

تاريخ القبول: 2025/10/26

تاريخ الإرسال: 2025/09/25

الأطر القانونية للاستدامة والاستهلاك -محافظة ظفار نموذجاً-

Legal Frameworks for Sustainability and Consumption

Dhofar Governorate as a Model

الدكتور : جابر بن علي قيطون الشحري

كلية الحقوق جامعة ظفار، سلطنة عمان

البريد الإلكتروني : jalshahri@du.edu.om

الدكتور : مسلم بن سالم بن محمد العوائد

كلية الحقوق جامعة ظفار، سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: malawaid@du.edu.om

*المؤلف المرسل : الدكتور جابر بن علي قيطون الشحري.

الملخص:

التشريعات البيئية تمثل أداة أساسية لضمان الاستدامة، لكنها تتطلب تطبيق صارم ومشاركة فاعلة من المجتمع بكافة اطيافه وقطاعاته العامة والخاصة، بالإضافة الى تكاملاً بين المستويات الدولية والوطنية. يهدف هذا البحث إلى دراسة الأطر التشريعية التي تنظم العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وذلك في سياق الاستدامة وضبط استهلاك الموارد الطبيعية. كما يسلط الضوء على الاتفاقيات الدولية وبالأخص التي انضمت لها السلطنة مثل اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية التنوع البيولوجي التي وضعت معايير عالمية للحد من الانبعاثات والمحافظة على التنوع الإيكولوجي. كما يتناول القوانين الوطنية التي تسعى إلى حماية الغابات والمياه ومصادر الطاقة، وإلى تقنين آليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الكبرى.

يركّز البحث أيضاً على التحديات التي تواجه هذه التشريعات مثل ضعف آليات التنفيذ، قصور الوعي المجتمعي، والتعارض بين المصالح الاقتصادية ومتطلبات الاستدامة. ويُبرز دور الحوكمة البيئية في ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة عبر آليات الرقابة والمساءلة. كما يتطرق إلى أهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم سياسات الاستدامة عبر تبني استهلاك رشيد ومسؤول للموارد.

ويخلص البحث إلى أن التشريعات البيئية ليست مجرد نصوص قانونية، بل هي أداة استراتيجية لضمان بقاء الموارد الطبيعية متاحة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك، يجب تطوير هذه التشريعات لتكون أكثر شمولية، مع تعزيز التعاون الدولي، وتكثيف الرقابة، وبناء وعي مجتمعي يدعم ثقافة الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج.

الكلمات المفتاحية:

التممية المستدامة، حماية البيئة، التغير المناخي، إدارة النفايات، فصل السلطات

Abstract:

Environmental legislation is an essential tool for ensuring sustainability. However, it requires strict implementation and active participation from all segments of society, including public and private sectors, as well as integration at the international and national levels.

This research aims to examine the legislative frameworks that regulate the relationship between economic development and environmental protection, within the context of sustainability and controlling the consumption of natural resources. It also highlights international agreements, particularly those to which the Sultanate has acceded, such as the Paris Climate Agreement and the Convention on Biological Diversity, which set global standards for reducing emissions and preserving biodiversity. It also examines national laws that seek to protect forests, water, and energy resources, and to codify environmental impact assessment mechanisms for major projects.

The research also focuses on the challenges facing these laws, such as weak implementation mechanisms, limited community awareness, and the conflict between economic interests and

sustainability requirements. It highlights the role of environmental governance in ensuring a balance between economic growth and environmental protection through oversight and accountability mechanisms. It also addresses the importance of engaging the private sector and civil society in supporting sustainability policies by adopting rational and responsible resource consumption. The study concludes that environmental legislation is not merely a legal text, but rather a strategic tool for ensuring that natural resources remain available for future generations. To achieve this, these legislations must be developed to be more comprehensive, while strengthening international cooperation, intensifying oversight, and building community awareness that supports a culture of sustainable consumption and production.

Keywords: Sustainable development, environmental protection, climate change, waste management, separation of powers

مقدمة:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة والضغط التنموية المتسارعة، أصبح من الضروري اعتماد منظومة قانونية متكاملة تُنظم سلوكيات الاستهلاك وتُعزز من مبادئ الاستدامة في مختلف المستويات الوطنية والمحلية، حيث يمثل الإطار القانوني أحد الركائز الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق توازن دقيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على النظم البيئية، وضمان العدالة بين الأجيال في استهلاك الموارد، وفي هذا السياق، تُعد سلطنة عُمان، ومحافظة ظفار على وجه

الخصوص، مثلاً على المنطقة التي تسعى إلى مواءمة النمو السكاني والعمراني مع الحفاظ على مواردها البيئية الفريدة، من خلال أدوات تشريعية وتنظيمية متعددة المستويات.

تُعد البيئة الإطار الحيوي الذي يحتضن حياة الإنسان والكائنات الأخرى، وتشمل مكونات طبيعية أساسية كالترية والماء والهواء، بالإضافة إلى عناصر جمادية وكائنات حية تتفاعل ضمن منظومة معقدة، هذه المكونات، وما يسودها من ظواهر طبيعية وعلاقات متبادلة، تشكل سر الحياة، فالهواء على سبيل المثال، لا يمكن للإنسان الاستغناء عنه ولو للحظات معدودة، ومع تزايد الأنشطة البشرية وما ينتج عنها من انتهاكات وتدهور بيئي، باتت حماية هذا الإطار الحيوي ضرورة ملحة وأولوية قصوى على الصعيدين الوطني والدولي، نظراً للخسائر المادية والبشرية الباهظة التي يخلفها التلوث وتدهور الموارد الطبيعية¹.

حيث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون الأضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة وهي تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة و مستمرة وتعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني والقضاء على الفقر وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية في التخطيط للتنمية وحماية الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية

¹. القرني، إسراء سعد حسن، 2024، العدد 27، ص 42.

والاستخدام الأمثل للأرض واستخدام التقنيات النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة، ويجب أن يأخذوا بالحسبان مقدار الطاقة المخزونة للأجيال القادمة ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها واعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع الإيرادات لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع من دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد من وجود إرادة سياسية وكذلك إستعداد المجتمعات والأفراد لتحقيقها، ولكن هل للقانون دور في تحقيق التنمية المستدامة؟ لقد أدركت العديد من دول العالم خطورة تدهور البيئة على صحة الإنسان ومستقبله، مما دفعها إلى الارتقاء بالحق في بيئة صحية وآمنة وسليمة ليصبح في مصاف الحقوق الدستورية، هذا التضمن في الوثائق الدستورية، كما هو الحال في النظام الأساسي للدولة رقم ٦ / ٢٠٢١، المادة رقم (15) التي تنص على أن "تعمل الدولة على حماية البيئة، وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها، وعدم الإضرار بها"² يمنح هذا الحق قيمة دستورية عليا وبشكل ضمانة هامة للمواطنين، هذا التوجه يشير إلى تحول عميق في النظرة القانونية للبيئة، فالحماية البيئية لم تعد مجرد خيار سياسي أو رفاهي، بل

² . النظام الأساسي للدولة رقم ٦ / ٢٠٢١.

أصبحت حقاً أساسياً وواجباً وطنياً لا يمكن التنازل عنه، هذا الارتقاء القانوني يرسخ مكانة البيئة كعنصر جوهري في رفاهية الإنسان وكرامته، مما يوفر أساساً قانونياً متيناً للمطالبة بجودة بيئية أفضل، ويعزز المساءلة في مجال الحوكمة البيئية³.

بناءً عليه فلا بد من وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار و العمل و الرعاية الاجتماعية و البيئة و أنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات، من ضبط العملية التنموية و السير بها و دفعها إلى الأمام من خلال تشريع القوانين التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين على أرض الواقع و تفعيلها بهدف الوصول إلى الهدف المنشود وتطبيق القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة والمحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة إلى النفس الطويل من قبل الجميع ويجب تشريع القوانين التي تتطلبها التنمية المستدامة⁴، وأهم تلك القوانين:

01- تشريع القوانين التي تتعامل معها التنمية المستدامة ومنها القوانين التي تتعلق بالزراعة وأنماط الاستهلاك والإنتاج والنواحي السكانية والصحة والصناعة والمياه العذبة وبناء القدرات وأن يكون رسم

³. جمال، أحمد محمود، 2009، ص 11.

⁴. علواني، مبارك، 2016، ص 14.

السياسات من قبل الحكومة لمراعاة جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عند تشريع أي قانون وتطبيقه من قبل الحكومة.

02- إعادة النظر بالقوانين الاقتصادية والتي تتعلق بالنتائج المحلي لكل فرد والميزان التجاري في البضائع والخدمات وكثافة استخدام المواد واستهلاك الطاقة السنوي للفرد وتدوير وإعادة استخدام النفايات.

03-التأكيد على دور قوانين البيئة لأن من أهم أهداف التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة من خلال استخدام المبيدات الزراعية والقوانين التي تعالج التلوث البيئي ونسبة المحميات الطبيعية وحماية الغابات والنفايات الخطرة والنفايات الصلبة والنفايات المشعة.

04- للقانون دور كبير في معالجة الجوانب الاجتماعية التي تهدف إليها التنمية المستدامة وخصوصاً في ما يتعلق بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وتوزيع الدخل و معدلات البطالة ونسبة الأجور بين الإناث والذكور وحالة التغذية لدى الأطفال ونسبة المخدمين بنظام الصرف الصحي ونسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية الأولية وتحصين الأطفال ضد الأمراض الوبائية ونسبة الأطفال الحاصلين على التعليم الأساسي ومعدل الأمية لدى البالغين ونسبة المسكن للشخص الواحد ومعدل النمو السكاني.

05- يجب أن يكون توجه القوانين المحلية منسجماً مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية التي تحقق هذه الغاية من خلال وضع استراتيجية وطنية

للتنمية المستدامة، بحيث وضع وتطبق من قبل كافة أجهزة الدولة، وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية علمية وأهمية عملية، وسوف نبرز هذه الأهمية على النحو التالي:

1- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يقدم أساساً معرفياً يمكن الاستفادة منه عند وضع أو تحديث التشريعات البيئية، بما يضمن توافقها مع متطلبات التنمية المستدامة. كما يساعد صناع القرار والهيئات التشريعية على تحديد الثغرات القانونية التي تعيق حماية الموارد الطبيعية، واقتراح حلول عملية لسدّها. وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فهو يوفر رؤية حول كيفية التوفيق بين أنشطتها الإنتاجية والالتزام بالقوانين البيئية دون الإضرار بالبيئة. أما على المستوى المجتمعي، فيساهم في تعزيز الوعي البيئي وترسيخ ثقافة الاستهلاك الرشيد. وبذلك، فإن نتائجه تدعم بناء سياسات أكثر فاعلية تحقق التوازن بين التطور الاقتصادي وحماية البيئة، ما يجعل البحث أداة عملية لصناع السياسات والباحثين والفاعلين في المجال البيئي.

2- الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية في مساهمته لإثراء الأدبيات المتعلقة بالتشريعات البيئية ودورها في تحقيق الاستدامة. إذ يقدّم إطارًا تحليليًا يربط بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية وبين أهداف التنمية المستدامة، كما يوضح التحديات الفكرية والحقوقية التي تواجه مصطلح (العدالة البيئية)، كما ساهم البحث في بيان العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يفتح المجال أمام دراسات أكاديمية مستقبلية أعمق تتناول الحوكمة البيئية من منظور قانوني واقتصادي واجتماعي متكامل.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

- 1- إبراز أهمية التشريعات في حماية البيئة وضمان استدامتها.
- 2- دراسة وتحليل التشريعات الوطنية المتعلقة بالبيئة ومدى دورها في حماية البيئة واستدامتها.
- 3- بيان مكانة ودور الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي، بروتوكول كيوتو... الخ في الاستدامة البيئية.
- 4- الاستفادة من تجارب بعض الدول في تعاملهم مع البيئة من الجانب التشريعي.
- 5- توضيح طريقة إصدار التشريعات في سلطنة عمان والقواعد المتبعة ، والطريقة الأنجع في إصدار تشريعات سلسلة تكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية.

6- تقييم مدى فعالية هذه التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تعد مدى تسهم التشريعات البيئية الوطنية والدولية في تحقيق استدامة البيئة وضبط استهلاك الموارد الطبيعية ضعيف مقارنة بما تقدمه البيئة للتنمية بشكل عام من المشكلات التي بحاجة الى حل، كذلك بالرغم اتساع نطاق التشريعات والاتفاقيات الدولية والوطنية الهادفة إلى حماية البيئة وتحقيق الاستدامة، إلا أن الواقع البيئي يشير إلى تفاقم الأزمات البيئية من تلوث، استنزاف الموارد، تغير مناخي، وتراجع في التنوع البيولوجي فهذا التناقض بين وفرة النصوص القانونية وضعف التطبيق العملي يثير إشكالية محورية، كما أن التشريعات القائمة هل هي كافية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة؟ أم أن هناك حاجة إلى إعادة صياغة وتنفيذ هذه التشريعات بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والتغيرات العالمية؟

منهجية البحث: سيتم الاعتماد على عدة مناهج علمية لتحقيق

أهداف هذا البحث والإجابة عن إشكالية، وهي كالتالي:

المنهج الوصفي حيث يقوم على وصف التشريعات المنظمة له على المستويين الدولي والوطني على الواقع البيئي، كما يُستخدم لرصد النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالبيئة والاستدامة. والمنهج التحليلي حيث يعتمد على تحليل مضمون القوانين

والاتفاقيات البيئية للكشف عن مضمونها وفعاليتها، كما يشمل تحليل العلاقة بين النصوص القانونية وممارسات التطبيق العملي، وبيان نقاط القوة والضعف فيها. بالإضافة الى المنهج المقارن حيث سيتم مقارنة التشريعات العمانية بالاتفاقيات الدولية و مقارنة تجارب بعض الدول للاستفادة الوطنية إبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد النماذج الأكثر فاعلية في حماية البيئة. وأخيراً المنهج الاستقصائي يتضمن جمع الآراء وتحليلها حتى تستخدم لتقصي التحديات والعوائق التي تواجه تطبيق التشريعات وتساهم في استشراف الحلول العملية المقترحة لتعزيز فعالية هذه القوانين.

خطة البحث: يناقش هذا البحث الأبعاد القانونية والتنظيمية ذات الصلة بملف الاستدامة وسلوكيات الاستهلاك، ويُسلط الضوء على الأطر الوطنية والدولية والإقليمية التي تحكم هذا المجال الحيوي، ويتكون من ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يحمل عنوان التشريعات العمانية للاستدامة البيئية حيث يُحلل التشريعات والسياسات الوطنية ذات الصلة، مثل قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، وقانون البلديات، واللوائح المنظمة لإدارة المياه والطاقة والنفايات، مع التركيز على كيفية تفعيلها في محافظة ظفار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عليه سنتناول هذا المبحث في مطلبين هما: التشريعات الداخلية في

مطلب ، والمطلب الثاني الاتفاقيات الدولية. أما المبحث الثاني فيتناول دور الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها سلطنة عمان، كالاتزامات المناخية واتفاقية والتنوع البيولوجي، ويناقش مدى انعكاس هذه الاتفاقيات على التشريعات المحلية وتوجيه السياسات البيئية في ظفار، ويحتوي هذا المبحث على مطلبين هما، الأسباب المؤدية للفجوة التشريعية وحلولها في مطلب أول، وأسباب عدم إنضمام السلطنة لبعض المعاهدات الدولية في مطلب ثاني.وأما المبحث الثالث فسوف نستعرض أثر الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تعزز التعاون البيئي والاستهلاكي بين سلطنة عمان والدول المجاورة، وتشمل مبادرات مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبرامج المشتركة مع منظمات دولية،وبالتاليستتناول هذا المبحث في مطلبين، الأول التعديلات التشريعية المطلوبة لتحقيق أهداف الاستدامة وفق رؤية عمان 2040، وأما المطلب الثاني آلية الرقابة والتقييم التشريعي لضمان إلتزام السياسات الوطنية بمبادئ الاستدامة.

المبحث الأول: التشريعات العمانية للاستدامة البيئية

يتناول هذا المبحث القوانين والسياسات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة وتنظيم سلوكيات الاستهلاك في عمان بشكل عام، ومحافظة ظفار بشكل خاص، يتم تحليل دور هذه التشريعات في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

لذا نجد بأن التشريعات الوطنية في سلطنة عُمان تمثل الإطار القانوني الرئيس لتنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، ولضبط سلوكيات الاستهلاك بما يحقق توازناً بين متطلبات التنمية وحماية الموارد الطبيعية، عملت السلطنة منذ بداية عقد النهضة على إصدار وتحديث مجموعة من القوانين والتشريعات البيئية والتنظيمية التي تواكب تطورات العصر وتراعي الخصوصية البيئية والجغرافية للمناطق المختلفة، ومنها محافظة ظفار، لذا أنشأت الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ تلك السياسة، والمتمثل في: (إنشاء مكتب مستشار حماية البيئة عام 1974، ثم إنشاء هيئة عامة لحماية البيئة ومكافحة التلوث في عام 1979، وإنشاء مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث في عام 1984، وإنشاء وزارة البيئة والشؤون المناخية في عام 2007، ثم إنشاء هيئة البيئة في عام 2020) من هنا تعتبر سلطنة عمان من الدول الرائدة في مجال حماية البيئة، حيث تولي اهتماماً بالغاً للموارد الطبيعية وصيانتها لضمان استدامة النظم البيئية للأجيال القادمة، وقد أدى هذا الالتزام البيئي إلى وضع مجموعة من القوانين والتشريعات الصارمة التي تهدف

إلى حماية البيئة ومكافحة التلوث، مع التركيز على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية، في هذا المقام، سنستعرض القوانين البيئية في سلطنة عمان، ومنها: (إصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث بموجب المرسوم السلطاني رقم 114/2001 والذي يعتبر الركيزة الأساسية في النظام القانوني البيئي العماني، ولائحة تنظيم تصدير المخلفات 2021/15، ولائحة تنظيم استيراد وعبرور المخلفات 2023/51، ولائحة التحكم في ملوثات الهواء 2004/118، وغيرها من القوانين المتعلقة بالموارد الطبيعية والمحميات) لذا تُعد القوانين البيئية في سلطنة عمان جزءاً أساسياً من الجهود الوطنية للحفاظ على البيئة وصون الموارد الطبيعية، ومع تشديد الرقابة وتطبيق العقوبات على المخالفين، تسعى السلطنة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وضمان بيئة نظيفة وآمنة للأجيال القادمة⁵.

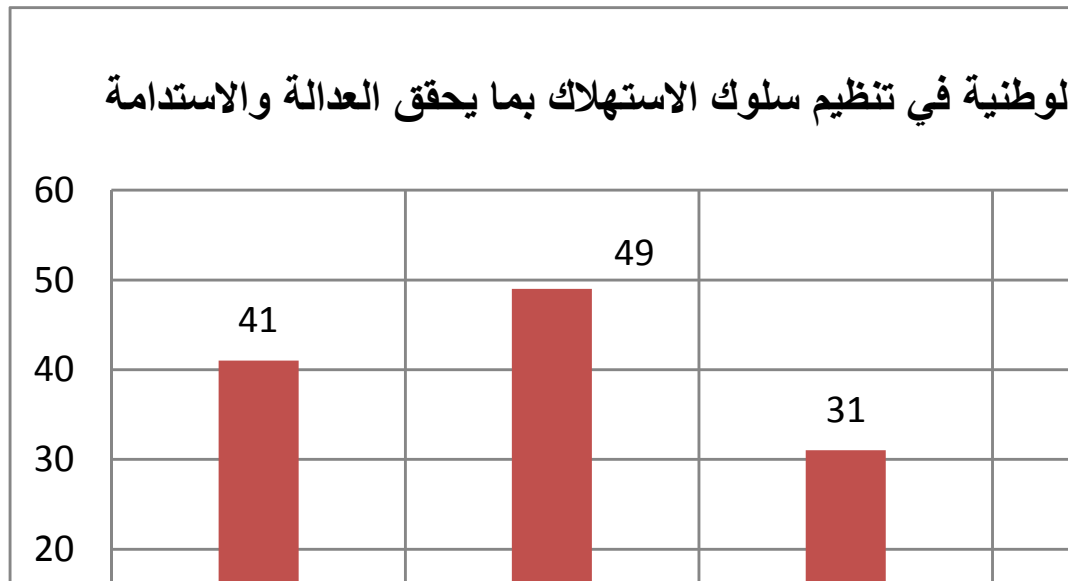
حيث توضح نتيجة عينة الدراسة بأن المؤشر القائل "تسهم القوانين الوطنية في تنظيم سلوك المستهلك بما يحقق العدالة والاستدامة" يؤكد دور التشريعات الوطنية، ونتيجة الاستبيان على النحو التالي 41 مشاركاً بنسبة (30.4%) وافقوا بشدة، في حين عدد 49 مشاركاً بنسبة (36.3%) وافقوا، أي أن نسبة التأييد الكلية بلغت (66.7%) بينما

⁵ القوانين البيئية في سلطنة عمان: تشريعات حماية البيئة ومكافحة التلوث،

<https://daleelilegal.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7>

اتخذ 31 مشاركاً بنسبة (23%) موقفاً حيادياً، وعبر عدد 14 مشاركاً بنسبة (10.3%) عن رفضهم، تعكس هذه النتائج وجود تقدير لدى الأغلبية لدور القوانين الوطنية في تنظيم السلوك الاستهلاكي، لكنها تشير أيضاً إلى وجود شريحة غير صغيرة إما تفتقر إلى معرفة هذه القوانين أو تشكك في فعاليتها أو تطبيقها، والشكل رقم (19) أدناه يوضح النتيجة.

الشكل رقم (19)



ومن أبرز هذه التشريعات قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2001/114، والذي يُعد حجر الزاوية في تنظيم الأنشطة الاقتصادية والإنشائية والصناعية ذات التأثير

البيئي، ويتضمن القانون مواد صارمة تتعلق بمنع التلوث، وإدارة النفايات، والرقابة على الانبعاثات الصناعية، والتنظيم الدقيق لاستخدام المبيدات والمواد الكيميائية، ويمنح الجهات المختصة صلاحيات واسعة في الإشراف والمراقبة والتفتيش وفرض العقوبات، ويطبق هذا القانون بشكل فعال في محافظة ظفار، لاسيما في ظل التوسع العمراني والسياحي في مدينة صلالة والمناطق الساحلية، حيث تفرض هيئة البيئة متطلبات صارمة لدراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة.

إلى جانب ذلك، يُعتبر قانون تنظيم استخدام الموارد المائية (المرسوم السلطاني رقم 29/2000) من التشريعات الحيوية في ضبط سلوك الاستهلاك المائي، وهو من الملفات ذات الحساسية العالية في محافظة ظفار نظراً لاعتمادها الكبير على المياه الجوفية والمياه السطحية الموسمية، يتضمن القانون أحكاماً لتنظيم حفر الآبار، وترخيص استخدامات المياه، ومنع تلويث الموارد المائية، وتوفير المياه الصالحة للاستخدام المستدام، كما تشرف وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه على تنفيذ هذه الأحكام، وتعمل بالتعاون مع الجهات المحلية على حملات توعية لترشيد استهلاك المياه، خصوصاً في القطاع الزراعي الذي يستهلك النسبة الكبرى من المياه في المحافظة⁶.

من ناحية الطاقة، ساهمت التشريعات المنظمة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، مثل قانون تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (المرسوم

⁶ البلوشي حامد: استدامة البيئة مع رؤية عمان 2040، مقال في جريدة الرؤية العمانية بتاريخ 2023/1/7

السلطاني رقم 2004/78)، في دعم سياسات الاستدامة عبر تشجيع الاستخدام الكفاء للطاقة الكهربائية وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وقد بدأت السلطنة في السنوات الأخيرة بإدخال حوافز للاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما في ذلك في محافظة ظفار التي تتميز بموقع جغرافي مواتٍ للاستفادة من الرياح الموسمية والطاقة الشمسية، خصوصاً في المناطق الجبلية والساحلية.

أما في مجال إدارة النفايات، فقد أنشئت الشركة العُمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة) بموجب المرسوم السلطاني رقم 2009/46، لتكون الجهة الوطنية المسؤولة عن تنظيم قطاع إدارة النفايات على مستوى السلطنة، وقد وضعت الشركة إطاراً تشغيلياً وقانونياً لجمع النفايات الصلبة، معالجتها، وتدويرها، والتخلص منها بطرق صديقة للبيئة، وتُطبق هذه السياسات في محافظة ظفار من خلال إنشاء محطات فرز ومكبات نفايات مرخصة، كما يجري العمل على توسيع نطاق التوعية المجتمعية وتشجيع الفرز من المصدر، في محاولة للحد من التأثير البيئي السلبي لسلوكيات الاستهلاك المرتبطة بالمواد غير القابلة للتحلل، مثل البلاستيك⁷.

وتُضاف إلى ما سبق قوانين البلديات وتنظيم البناء (مثل قانون البلديات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/96)، والذي يساهم في ضبط استخدام الأراضي، وتنظيم التنمية الحضرية، وتحديد معايير إنشاء

⁷ - المرجع السابق

المباني بما يتماشى مع اعتبارات السلامة البيئية والصحية. وفي محافظة ظفار، حيث يشهد قطاع الإسكان والنشاط السياحي توسعاً متزايداً، تُستخدم هذه التشريعات لضبط التوسع العمراني العشوائي، وضمان توفير بنية تحتية مناسبة تتماشى مع الكثافة السكانية والمواسم السياحية، لا سيما خلال فصل الخريف الذي يشهد تدفقاً سياحياً كثيفاً. ولا يمكن إغفال دور السياسات الوطنية الإرشادية، مثل "السياسة الوطنية للبيئة" و"الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة"، التي تُعتبر أدوات تكاملية مع القوانين، حيث توفر رؤية وتوجهات استراتيجية تُنظم الأنشطة القطاعية (الزراعة، الصناعة، الطاقة، النقل، السياحة) ضمن إطار بيئي مستدام، وتستند هذه السياسات إلى مبادئ التوازن البيئي، وكفاءة استخدام الموارد، والاقتصاد الأخضر، وتتم مواءمتها على مستوى المحافظات، بما في ذلك ظفار، من خلال خطط تنفيذية تصدرها الجهات المختصة مثل وزارة الاقتصاد وهيئة البيئة وبلدية ظفار.

كما أن رؤية عمان 2040، والتي تُعد الوثيقة الوطنية العليا للتنمية الشاملة، تضع في جوهرها الاستدامة البيئية وكفاءة الاستهلاك كأحد المحاور الرئيسية، ومن هذا المنطلق، أصبحت التشريعات الوطنية ملزمة أكثر من أي وقت مضى بمراعاة الأبعاد البيئية في جميع المشاريع التنموية، سواء كانت بنى تحتية، أو مشاريع سياحية، أو صناعية، أو سكنية، وفي محافظة ظفار، التي تتمتع ببيئة طبيعية فريدة

تضم الجبال، والسواحل، والضباب الموسمي، تُعد المواعمة بين التنمية والحفاظ على البيئة من التحديات الجوهرية التي تتعامل معها هذه التشريعات كأولوية قصوى.

حيث تُعد الاستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه العالم المعاصر، وتسعى الدول إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، من هنا تلعب القوانين الداخلية والدولية دوراً محورياً في تنظيم سلوك الأفراد والدول بهدف تحقيق الاستدامة والاستهلاك المسؤول⁸ ، لذا سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين هما: المطلب الأول التشريعات الداخلية والمطلب الثاني الاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول: التشريعات الداخلية

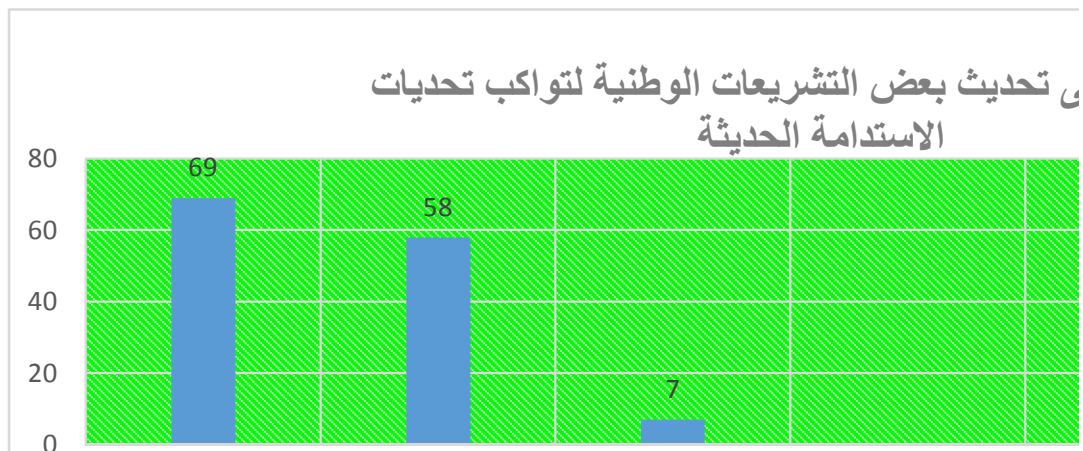
تولي سلطنة عُمان اهتماماً كبيراً لحماية البيئة والموارد الطبيعية وبالذات المائية والمستهلك، إدراكاً منها لأهمية التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق المواطنين والمقيمين، حيث أن مفهوم التنمية المستدامة يتمثل في: "ربط الاعتبارات البيئية بسياسة التخطيط والتنمية بما يحقق احتياجات وتطلعات الحاضر دون إخلال بالقدرة على تحقيق احتياجات ومتطلبات المستقبل"⁹، وقد ترجم هذا الاهتمام إلى

⁸ العمري خالد: دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر (جمعية حماية البيئة نموذجاً)، مجلة افاق للبحوث والدراسات، العدد السادس، 2023/1/31، ص 497

¹. المرسوم سلطاني، ٢٠٠١، رقم ١١٤.

إصدار منظومة متكاملة من التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية التي يتم تحديثها ومراجعتها باستمرار لمواكبة التحديات والمتغيرات، وفي إستطلاع لرأي تشير نتائج الاستبيان لمؤشر عينة الدراسة القائل "هناك حاجة إلى تحديث بعض التشريعات الوطنية لتواكب تحديات الاستدامة الحديثة" بأن الموافقين بشدة بلغ عددهم 69 مشاركاً بنسبة (51.1%) والذين وافقوا بلغ عددهم 58 بنسبة (43%) أي أن نسبة إجمالي مؤيدين بلغت (94.1%) فيما كانت نسبة الحياد (5.2%) في حين ورفض فرد واحد فقط بنسبة (0.7%)، الشكل رقم (20) يوضح تلك النتيجة.

الشكل رقم (20)



حيث تعكس هذه النتائج إجماعاً واسعاً على أن التشريعات الحالية بحاجة إلى مراجعة شاملة، لتواكب المستجدات البيئية والاجتماعية والتقنية، بما يعزز فاعلية تطبيق سياسات الاستدامة، حيث أن هناك تشريعات داخله في قوانين أخرى كقانون الجزاء فبالرغم أن قانون الجزاء

هو المصدر الأساسي للأحكام الجزائية، إلا أن هناك عدداً من التشريعات الأخرى التي تتضمن نصوصاً جزائية، أي أنها تجرم أفعالاً معينة وتفرض عليها عقوبات، حيث تُعرف هذه القوانين عادةً باسم القوانين الجزائية الخاصة أو المكملة، في حين أن قانون حماية البيئة يتضمن أحكاماً جزائية ضد من يتسبب في تلوث البيئة أو الإضرار بالحياة البرية، هذه القوانين الخاصة تُفسر وتُطبق بالتوازي مع قانون الجزاء العام فالقاضي قد يرجع إلى القواعد العامة في قانون الجزاء فيما لا نص عليه في القانون الخاص، ناهيك عن قواعد الإجراءات الموجودة في قانون الإجراءات الجزائية، وهي مختلفة عن القواعد الموضوعية، وبناءً عليه فإننا سوف نتناول هنا ثلاثة تفرعات، الفرع الأول التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بالبيئة، والفرع الثاني القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بحماية الثروة المائية في سلطنة عمان وأما الفرع الثالث فهو التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بحماية المستهلك.

الفرع الأول: التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بالبيئة.

تُعد التشريعات والقوانين البيئية من الركائز الأساسية في الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فقد أدت التحديات البيئية المتزايدة، مثل التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، إلى ضرورة سنّ قوانين وأنظمة تضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحدّ من الآثار السلبية للأنشطة

البشرية على البيئة، حيث تعمل هذه التشريعات على تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتفرض التزامات قانونية على الأفراد والمؤسسات لامتثال للمعايير البيئية، مثل إدارة النفايات، والتحكم في الانبعاثات، والمحافظة على الموارد الطبيعية، كما تسهم في تعزيز الوعي البيئي، وتشجيع الممارسات المستدامة في مختلف القطاعات، كالزراعة والصناعة والطاقة¹⁰.

وتختلف هذه القوانين من دولة إلى أخرى بحسب أولوياتها البيئية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن جميعها تشترك في هدف عام يتمثل في حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، كما أن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، تُمثل إطاراً تكميلياً يعزز من فعالية التشريعات الوطنية ويشجع على التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية المشتركة، بالتالي، فإن وجود تشريعات بيئية قوية وفعالة يحسب أمراً ضرورياً لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية في الحاضر والمستقبل.

تتمثل التشريعات الداخلية البيئية في القوانين والأنظمة واللوائح التي تضعها الدولة لتنظيم استخدام الموارد الطبيعية والحد من الأضرار البيئية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والصناعية، وتختلف هذه القوانين بحسب طبيعة الدولة وظروفها الجغرافية والاقتصادية، إلا أنها

¹⁰ . هياجنة، عيدالناصر، 2025، ص 14.

تتفق جميعها في كونها أداة قانونية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة الوطنية.

من هنا تولي سلطنة عُمان إهتماماً بالغاً بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، إدراكاً منها لأهمية التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، ومنذ فجر النهضة العُمانية الحديثة في عام 1970 أولت الحكومة العُمانية البيئة أولوية خاصة، من خلال إنشاء هيئات ووزارات مختصة وسنّ تشريعات وقوانين داخلية شاملة تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، والحد من الممارسات التي تهدد النظم البيئية¹¹،

وبالتالي فإن نجاح الرؤية التي تطمح لها السلطنة مثل الحياد الصفريستحتاج إلى تحديث قوانين وإصدار مراسيم سلطانية وقرارات وزارية تعمل إلى الوصول للهدف المنشود، عليه سنتناول ما هو موجود من قوانين وقرارات صادرة حتى يتضح لنا ما هي التشريعات المناسبة في المجال البيئي للاستدامة.

- القوانين والمراسيم السلطانية:

1. يعتبر المرسوم السلطاني رقم 2001/114 بإصدار قانون

حماية البيئة ومكافحة التلوث¹²، هو الركيزة الأساسية للتشريع

البيئي في سلطنة عُمان، حيث يهدف هذا القانون إلى:

أ. حماية البيئة ومواردها الطبيعية من التلوث والتدهور.

¹¹. بيان العلم، 2025، bayanelm.com.

¹². الجريدة الرسمية، 2001 عدد 707.

ب. تنظيم الأنشطة التي قد تؤثر على البيئة.

ت. تحديد المسؤوليات وفرض العقوبات على المخالفين.

ث. تشجيع التنمية المستدامة.

2. المرسوم السلطاني رقم 2003/6 بإصدار قانون المحميات الطبيعية وصون الأحياء الفطرية¹³، يحدد آلية إنشاء المحميات الطبيعية وإدارتها، ويهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الفريدة في السلطنة.

3. المرسوم السلطاني رقم 1998/73 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى "اتفاقية فينا" لحماية طبقة الأوزون وإلى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون¹⁴، يعكس التزام السلطنة بالجهود الدولية لحماية البيئة العالمية.

- اللوائح والقرارات الوزارية

هناك عدة قرارات وزارية صادرة من عدة وزارات لها علاقة بحماية البيئة واستدامتها، وأهمها هيئة البيئة¹⁵، والتي كانت وزارة البيئة والشؤون المناخية سابقاً، عليه فإن القرارات الوزارية ليس شرط أن تكون صدرت من هيئة البيئة فقد تكون قبل جهات أخرى ذات علاقة بالشؤون البيئية.

1. لائحة تنظيم التصاريح البيئية: تُحدد هذه اللائحة الإجراءات والشروط الواجب توافرها للحصول على التصاريح البيئية اللازمة لإقامة المشاريع والأنشطة المختلفة، وتعديلاتها اللاحقة مثل القرار رقم

¹³ الجريدة الرسمية، 2003، عدد 735.

¹⁴ الجريدة الرسمية 1998، عدد 632.

¹⁵ المرسوم السلطاني، 2020، رقم 106.

162024/187، كما توجد لائحة التحكم في الضوضاء في البيئة العامة

تضع هذه اللائحة معايير وحدوداً لمستويات الضوضاء المسموح بها في

الأماكن العامة والمناطق السكنية والتجارية والصناعية للحد من التلوث

الضوضائي.

2. لائحة الوقاية الإشعاعية وأمن وأمان مصادر الأشعة والمواد النووية

(القرار رقم 2023/79)¹⁷، تنظم هذه اللائحة التعامل مع المواد

المشعة والنظائر النووية لضمان السلامة والحد من المخاطر

البيئية والصحية، وكذلك هناك لائحة تنظيم المواد الكيميائية

الخطر تُنظم هذه اللائحة استيراد وتصنيع وتخزين ونقل واستخدام

والتخلص من المواد الكيميائية الخطرة لضمان التعامل الآمن معها

ومنع تسربها للبيئة.

3. تعديل بعض أحكام لائحة تنظيم تصدير المخلفات (القرار رقم

2023/107)¹⁸، يُحدث هذا القرار أحكاماً تتعلق بتصدير

المخلفات لضمان التخلص منها بطرق بيئية سليمة والحد من

الاتجار غير المشروع بها. والقرار بشأن حظر استخدام أكياس

التسوق البلاستيكية والذي يُعد هذا القرار خطوة مهمة نحو الحد

من التلوث البلاستيكي، ويفرض حظرًا على استخدام أكياس

التسوق البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

¹⁶ . الجريدة الرسمية، 2024، عدد 1558.

¹⁷ . الجريدة الرسمية، 2023، العدد 1501.

¹⁸ . الجريدة الرسمية، 2023، العدد 1507.

4. لائحة تنظيم حيازة الحيوانات البرية المستأنسة (القرار رقم 150/2024)¹⁹، تهدف هذه اللائحة إلى تنظيم حيازة وتربية الحيوانات البرية التي تم استئناسها، للحفاظ على سلامة هذه الحيوانات والحد من المخاطر البيئية والصحية المحتملة.

5. قرارات بإنشاء محميات طبيعية جديدة: تستمر السلطنة في جهودها لحماية التنوع البيولوجي من خلال إعلان محميات طبيعية جديدة، على سبيل المثال لا الحصر محمية أشجار الغاف في محافظة جنوب الشرقية، ومحمية الحجر الغربي لأضواء النجوم.

الفرع الثاني: القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بحماية الثروة المائية في سلطنة عمان:

صدرت العديد من المراسيم السلطانية والقرارات الوزارية التي تحمي الثروة المائية، حرصاً من سلطنة عمان التي تعد من الدول الفقيرة بهذه الثروة في الحفاظ عليها.

- القوانين والمراسيم السلطانية.

1. قانون حماية الثروة المائية (المرسوم السلطاني رقم 29/2000)²⁰.

ويعتبر القانون في مادته الثانية بأن المياه في سلطنة عمان ثروة وطنية، يخضع استخدامها للضوابط التي تضعها الوزارة لتنظيم استغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم خطط التنمية الشاملة للدولة،

¹⁹ الجريدة الرسمية، 2024، العدد 1557.

²⁰ الجريد الرسمية، 2000، العدد 670.

ويجب أن تتضمن هذه الضوابط على الأخص تحديد مناطق الحماية والأعمال التي يحظر مزاولتها داخلها إلا بترخيص، والقواعد المنظمة لحفر الآبار وصيانتها واستخدام مياهها وصيانة الأفلاج وتمديداتها، وقواعد وإجراءات مراقبة المياه للكشف عن حدوث أي تلوث مائي، حيث يهدف القانون إلى:

- أ. تنظم استغلال المياه التقليدية (الأفلاج).
 - ب. ويمنع التعدي على مجاري المياه أو تغيير مجراها.
 - ت. والزم القانون عدم حفر أو تعميق الآبار إلا بعد الحصول على ترخيص من جهات الاختصاص.
 - ث. يحدد أدوار حراس الأفلاج وآليات توزيع المياه.
2. قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (المرسوم السلطاني رقم

21(2001/114

يحتوي قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث على عدة فصول منها ما يتعلق بحماية التلوث المائي، وغيرها من المواضيع البيئية، ومنها ما يلي:

1. حماية المياه السطحية والجوفية من التلوث الصناعي والزراعي.
2. إلزام المصانع بتركيب وحدات معالجة قبل التصريف.
3. فرض رقابة بيئية على المنشآت المؤثرة في البيئة المائية.

²¹ الجريدة الرسمية، 2001، العدد 707.

3. قانون حماية مصادر مياه الشرب من التلوث (المرسوم السلطاني

رقم 2001/115)²²

تطرق القانون إلى أن صلاحيات الوزارة "أي وزارة البيئة والشؤون المناخية سابقاً - وحالياً هيئة البيئة" تتمثل في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة مصادر مياه الشرب وحمايتها من التلوث، وعلى جميع الجهات المعنية التعاون مع الوزارة في تطبيق أحكام هذا القانون، كما تناول القانون ما يلي:

1. يحظر الأنشطة الملوثة ضمن نطاقات الحماية حول مصادر

مياه الشرب.

2. ينص على إنشاء مناطق عازلة لحماية المصادر.

3. يُعاقب المخالفون بعقوبات تتراوح بين عقوبات مالية والسجن.

- القرارات وزارية.

صدرت عدة قرارات وزارية لحماية الثروة المائية من أجل استدامتها للأجيال القادمة أهمها:

1. قرار وزاري رقم 2023/193²³، بشأن تنظيم الآبار والأفلاج ويهدف

إلى:

أ. يشترط الحصول على ترخيص لحفر أو صيانة الآبار.

ب. يُحدد العمق المسموح به ونوع المضخة.

²² المرجع نفسه.

²³ الجريدة الرسمية، 2023، العدد 1504.

- ج. يمنع ضخ المياه الجوفية للبيع دون ترخيص.
2. كما يوجد عدة قرارات وزارية منها متعلقة بتنظيم استخدام مياه الري وكان قراراً مهماً في:
3. تشجيع استخدام نظم الري الحديثة (كالري بالتنقيط).
- أ. منع الهدر وحظر استخدام طرق الري غير الفعالة.
- ح. قرار وزاري بشأن تسجيل وصيانة الأفلاج والذي يحث المجتمعات على تسجيل الأفلاج لدى الوزارة.
- الفرع الثالث: التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بحماية المستهلك.**
- أولاً: حماية المستهلك.**
1. المرسوم السلطاني رقم 2011/26²⁴، أسس هيئة حماية المستهلك ومنحها صلاحيات رقابية وتنفيذية.
2. يُعتبر المرسوم السلطاني رقم 2014/66²⁵، بإصدار قانون حماية المستهلك هو القانون الأساسي الذي يحكم حماية المستهلك في سلطنة عُمان. يهدف هذا القانون إلى:
- أ. حماية حقوق المستهلكين الأساسية.
- ب. ضمان حصولهم على سلع وخدمات آمنة وذات جودة.

²⁴ الجريدة الرسمية، 2011، العدد 930.²⁵ الجريدة الرسمية، 2014، العدد 1081.

ت. منع الممارسات التجارية الضارة والمضلة.

ث. تعزيز الشفافية والعدالة في المعاملات التجارية.

ج. توفير آليات فعالة لتسوية المنازعات.

3. القرارات الوزارية واللوائح التنفيذية لتطبيق هذا القانون وتنظيم جوانب محددة من حماية المستهلك أبرزها، اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك (القرار رقم 2017/77)²⁶، تفصل هذه اللائحة أحكام قانون حماية المستهلك، وتحدد الإجراءات والضوابط المتعلقة بالتعاملات التجارية، بما في ذلك:

أ. متطلبات الإعلان والتسويق.

ب. حقوق المستهلك في الضمان والاستبدال والاسترجاع.

ت. آليات تقديم الشكاوى وحل النزاعات.

وقد طرأت عليها العديد من التعديلات اللاحقة لمواكبة التطورات في الأسواق، مثل: القرارات المتعلقة بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك، وقرارات حظر تداول بعض المنتجات الضارة أو غير الآمنة، تصدر هيئة حماية المستهلك بشكل دوري قرارات بحظر تداول منتجات معينة في السوق العماني، وذلك لحماية صحة وسلامة المستهلكين، من الأمثلة على هذه القرارات:

²⁶ الجريدة الرسمية، 2017، العدد 1185.

- قرار رقم 2024/579²⁷ بشأن حظر تداول مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية التي تحتوي على مادة-(Methyl N-Methyl anthranilate (MNM))صدر هذا القرار لحماية المستهلكين من مواد قد تكون ضارة في مستحضرات التجميل، وقبله كان القرار بشأن حظر تداول مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية التي تحتوي على مادة بيوتيل فينيل ميثيل بروبيونال (لياليل).
- قرار رقم 2023/757²⁸ بحظر تداول الأثاث المصنوع من الإسفنج والأقمشة والملابس المستعملة، يهدف هذا القرار إلى منع انتشار الأمراض أو المخاطر الصحية المرتبطة بالمواد المستعملة.
- كما عملت الهيئة على إصدار القرارات في أوقت الملحة لحماية صحة وسلامة المستهلكين، وعلى سبيل المثال لا الحصر قرار بتعديل بعض أحكام القرار المتعلق في شأن حظر تداول التبغ الممضوغ (غير المدخن)، وكذلك القرار بشأن حظر تداول الإطارات المستعملة، والذي يهدف هذا القرار إلى تعزيز السلامة المرورية والحد من الحوادث الناتجة عن استخدام إطارات غير آمنة، والقرارات المتعلقة بتنظيم الإعلانات والعروض الترويجية، حيث تضع هيئة حماية المستهلك ضوابط صارمة على الإعلانات والعروض الترويجية لضمان عدم تضليل المستهلكين وتقديم معلومات شفافة ودقيقة عن السلع والخدمات.
- ثانياً: مركز سلامة وجودة الغذاء.**

²⁷ الجريدة الرسمية، 2024، العدد 1555.²⁸ الجريدة الرسمية، 2024، العدد 1527.

سلامة وجودة الغذاء يعد أمراً أساسياً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال منع واكتشاف وإدارة المخاطر التي تؤثر عليه، حيث يسهم الغذاء الآمن في التنمية الاقتصادية وتحسين سبل العيش وتسهيل ترويج المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وقد أولت السلطنة إهتماماً خاصاً بهذا القطاع، حيث يعتبر مركز سلامة وجودة الغذاء الذي تم إنشائه بناء على المرسوم السلطاني رقم 2019/24م²⁹، وكذلك إطلاق عدد من المبادرات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع سلامة الغذاء وإعداد المواصفات القياسية للسلع الغذائية بهدف تعزيز آليات التنسيق ومواءمة معايير السلامة الغذائية بما يتوافق مع الممارسات الدولية وضمان الامتثال لقواعد التجارة العالمية، من هنا يعتبر قطاع سلامة وجودة الغذاء أحد أهم قطاعات الخدمات، وذلك لإرتباطه المباشر بالصحة العامة للأفراد والمجتمع وتأثيره على الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، إن مركز سلامة وجودة الغذاء الذي يشرف على "ضمان سلامة وجودة الغذاء وفق الضوابط والتشريعات ومتابعة تنفيذها". يقوم بتحقيق هذا الهدف العام عبر خمسة أهداف إستراتيجية³⁰:

1. الابتكار والتطوير في المجالات التشريعية والالكترونية.
2. الإنتاجية وجودة العمل عبر رفع كفاءة المنشآت الغذائية والعاملين بها، وضمان جودة المنتجات.

²⁹ الجريدة الرسمية، 2019، العدد 1258.

³⁰ جريدة عمان، الملحق الاقتصادي، 2024.

3. البحث العلمي وخدمة المجتمع.
4. التعاون الدولي والمحلي.
5. تمكين الموظفين وتطوير قدراتهم.

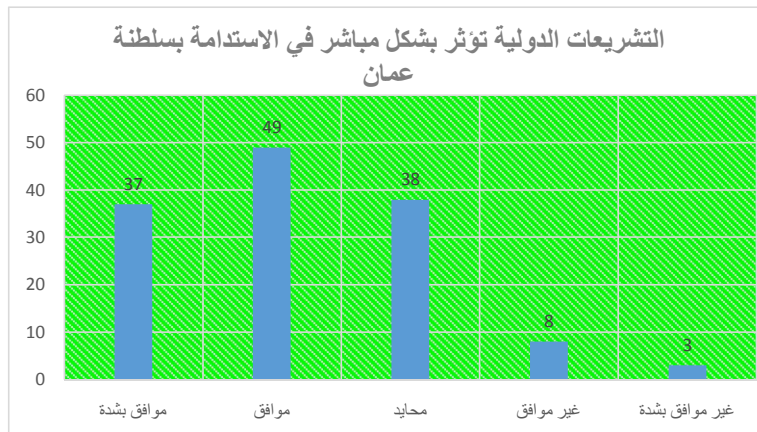
المطلب الثاني: التشريعات والاتفاقيات الدولية.

سوف نتناول هنا تأثير الاتفاقيات الإقليمية والدولية على ممارسات الاستدامة والاستهلاك في محافظة ظفار، حيث يشمل ذلك التعاون بين الدول المجاورة لتحقيق أهداف بيئية مشتركة، بالإضافة إلى البرامج والمبادرات التي تشارك فيها سلطنة عمان في إطار التعاون الإقليمي والدولي.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان على المؤشر القائل "التشريعات الدولية تؤثر بشكل مباشر في الاستدامة بسلطنة عمان" بأن الموافقين بشدة بلغ عددهم 37 مشاركاً بنسبة (27.4%) والموافقين بلغ عددهم 49 مشاركاً بنسبة (36.3%)، في حين اتخذ 38 مشاركاً بنسبة (28.1%) موقفاً حيادياً، وعبر 11 مشاركاً بنسبة (8.1%) عن عدم الموافقة، هذا وتشير هذه البيانات إلى أن أكثر من 63% من العينة يرون في الاتفاقيات والمعايير الدولية عاملاً مؤثراً في المسارات الوطنية للاستدامة، إلا أن نسبة الحياد الكبيرة تكشف عن وجود فجوة في فهم أو

اطلاع بعض الفئات على طبيعة هذا التأثير ، والشكل رقم (21) يوضح تلك النتائج.

الشكل رقم (23)



وفي ظل الطبيعة العالمية للتحديات البيئية والاقتصادية المعاصرة، أصبحت الاتفاقيات الإقليمية والدولية تمثل إطاراً قانونياً وتعاونياً ضرورياً لتنسيق الجهود بين الدول من أجل تحقيق أهداف الاستدامة

وتنظيم سلوكيات الاستهلاك، وباعتبار سلطنة عُمان عضواً فاعلاً في عدد من التكتلات والمبادرات الإقليمية والدولية، فإنها تلتزم بمجموعة من الاتفاقيات التي تتجاوز طابعها الوطني إلى طابع شمولي، يعكس مبادئ العمل الجماعي لمواجهة القضايا البيئية المشتركة، مثل التصحر، وشح المياه، والتغير المناخي، والاستهلاك غير المستدام للموارد، وتبرز محافظة ظفار، بما لها من خصوصية بيئية وجغرافية وسياحية، كميدان مهم لتجسيد تأثيرات هذه الاتفاقيات، خصوصاً في مجالات إدارة المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من النفايات والتلوث.

حيث أن أحد أهم الأطر الإقليمية التي تؤثر بشكل مباشر على سياسات الاستدامة في ظفار هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)، والذي وقعت سلطنة عُمان من خلاله على عدد من الاتفاقيات البيئية المشتركة، من أبرزها "الاتفاقية الخليجية الموحدة لحماية البيئة وتنميتها" التي تم إقرارها عام 2001، والتي تهدف إلى تنسيق السياسات البيئية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التشريعات والمعايير الخاصة بجودة الهواء والمياه، وإدارة النفايات، والتصدي للتلوث البحري، وتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة، وبالنسبة لمحافظة ظفار، التي تطل على بحر العرب وتستقبل عدداً كبيراً من السفن التجارية، فإن تطبيق هذه الاتفاقية ساهم في تحسين آليات رصد التلوث

البحري ومراقبة السفن، كما شجع على إنشاء مناطق مراقبة بيئية على السواحل لحماية النظم الإيكولوجية البحرية من التدهور³¹. ومن الاتفاقيات الإقليمية الأخرى ذات الأثر البارز، اتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث، والتي أبرمت تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تشمل هذه الاتفاقية التعاون في منع التلوث من المصادر البرية والبحرية، ومكافحة التسربات النفطية، ومراقبة الأنشطة الصناعية والساحلية، وهي قضايا حيوية بالنسبة لمحافظة ظفار، خصوصاً مع زيادة الأنشطة الاقتصادية الساحلية في ميناء صلالة والمنطقة الحرة، وقد أدت هذه الاتفاقية إلى تحسين إجراءات التفتيش البيئي للمرافق الصناعية والموانئ في المحافظة، وتعزيز تبادل المعلومات والإنذار المبكر بين دول الإقليم، مما ساهم في منع أزمات بيئية محتملة.

أما على المستوى الدولي، تلتزم عُمان بعدد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تُشكل إطاراً عالمياً للعمل البيئي، ولكنها تتضمن أيضاً آليات تعاون إقليمي خاصة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) والتي تُعد ذات أهمية خاصة لمحافظة ظفار التي تعاني من تراجع في الغطاء النباتي بسبب التوسع العمراني والرعي الجائر، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي

³¹ محي الدين عواطف: الرقابة الإدارية على استغلال المنشآت المصنفة تكريس لمبدأ النشاط الوقائي لحماية البيئة، مجلة الحوار المتوسطي الجزائرية، العدد 11، في 2020/10/9، ص 310

على نمط الأمطار الموسمية، وقد شجعت هذه الاتفاقية السلطنة على تنفيذ مشروعات محلية لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة في ظفار، واستعادة التنوع البيولوجي المحلي، من خلال برامج تشجير متكاملة، وتطوير قاعدة بيانات لرصد تدهور التربة، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في حماية الموارد الطبيعية.

إلى جانب ذلك، ترتبط سلطنة عُمان بشركات استراتيجية مع المنظمات الدولية البيئية والإقليمية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والبنك الدولي، وهي مؤسسات تقدم الدعم الفني والتقني في مجال بناء القدرات، وتطوير التشريعات، وتنفيذ مشروعات بيئية نموذجية، ومن خلال هذه الشراكات، تم تنفيذ عدة برامج في محافظة ظفار، منها على سبيل المثال دعم التحول نحو الاستهلاك الغذائي المستدام، عبر تحسين أنظمة الزراعة في المناطق الجبلية والصحراوية، وتشجيع المجتمعات الريفية على استخدام تقنيات ري فعالة، وزراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه، بما ينسجم مع الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغير المناخي، علاوةً على انضمام السلطنة إلى المبادرات الدولية المتمثلة بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global

Compact) ذات المبادرة التمويلية من أجل التنمية المستدامة، فإنها أسهمت في تحفيز الشركات العُمانية، بما في ذلك الشركات العاملة في محافظة ظفار، على تبني مبادئ الاستهلاك المسؤول وتقليل البصمة

البيئية لعملياتها، وفي هذا السياق ظهرت نماذج محلية لمؤسسات تتبنى أنظمة إدارة بيئية، مثل: (ISO 14001) وتطبق مبادئ الاقتصاد الدائري، مما يُشكل امتداداً عملياً لتأثير هذه الاتفاقيات على مستوى التنفيذ المحلي³².

وأيضاً من الأمثلة البارزة على التعاون الإقليمي المؤثر، مشاركة عُمان في برامج التعاون بين الدول المطلة على المحيط الهندي، ومنها مبادرة "الاقتصاد الأزرق المستدام"، التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد البحرية والساحلية، وتحقيق التوازن بين استغلال الموارد البحرية وحمايتها، وفي محافظة ظفار، ذات السواحل الممتدة والغنية بالثروات البحرية، يُعد هذا التعاون عاملاً حاسماً في تطوير سياسات الصيد المستدام، ورقابة النشاط السياحي الساحلي، ومنع التلوث البحري الناتج عن المخلفات البلاستيكية أو النشاط الصناعي.

من جهة أخرى تبرز الاتفاقيات الدولية المعنية بالحد من النفايات البلاستيكية، مثل "إعلان أوساكا لمجموعة العشرين بشأن النفايات البحرية" و"اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ" كأطر توجيهية مهمة دفعت الحكومة العُمانية إلى تقييد استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام منذ عام 2021، وبدء برامج توعية في المدارس والمراكز المجتمعية بظفار لتقليل الاعتماد على المواد البلاستيكية، وتعزيز ثقافة الاستهلاك البيئي المسؤول.

³² البلوشي حامد: استدامة البيئة مع رؤية عمان 2040، مرجع سابق

في عصر تتسارع فيه التحديات البيئية العابرة للحدود، أصبحت التشريعات والاتفاقيات الدولية حجر الزاوية في منظومة الحوكمة البيئية العالمية، التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة وفق مبادئ العدالة البيئية، والمسؤولية المشتركة، والتنمية المستدامة، وقد أدركت سلطنة عُمان، ومنذ وقت مبكر أهمية الانخراط في هذا الإطار العالمي من خلال التصديق على عدد من الاتفاقيات البيئية والاقتصادية الدولية التي ترمي إلى تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وضبط سلوكيات الاستهلاك والإنتاج، والحد من التغيرات المناخية، وبطبيعة الحال هذا التوجه لم يقتصر على العاصمة مسقط أو المناطق الحضرية الكبرى كصلالة وصحار وغيرها، بل إمتد في أثره التنظيمي إلى جميع ولايات ومناطق المحافظات ذات الخصوصية البيئية، مثل محافظة ظفار، التي تواجه تحديات مائية ومناخية واستهلاكية متميزة، حيث أن أهم هذه الاتفاقيات الدولية وأكثرها تأثيراً هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي انضمت إليها سلطنة عُمان في عام 1994، حيث التزمت بموجبها بوضع سياسات وطنية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز التكيف مع آثار التغير المناخي، وقد انعكس ذلك على محافظة ظفار من خلال اعتماد معايير بيئية أكثر صرامة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والسياحة، وتعزيز التوجه نحو الطاقة المتجددة، خاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية التي تتوافر في المناطق المفتوحة بمحافظة ظفار، كما أدى الانخراط في

هذه الاتفاقية إلى إدراج ظفار ضمن برامج رصد التغير المناخي الوطني، خصوصاً ما يتعلق بتراجع معدلات هطول الأمطار الموسمية وتدهور الغطاء النباتي.

كما تُعد اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) من الاتفاقيات الجوهرية التي صادقت عليها السلطنة عام 1996، وتهدف إلى حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لمكوناته، وضمان تقاسم المنافع الناتجة عن استغلال الموارد الجينية، وبالنظر إلى الغنى البيولوجي لمحافظة ظفار - الذي يشمل الغابات الموسمية، والأنواع النباتية النادرة، والموائل الساحلية - فقد ساهمت هذه الاتفاقية في دفع السياسات المحلية نحو إنشاء محميات طبيعية مثل محمية جبل سمحان، وتعزيز برامج المراقبة البيئية، ومنع الصيد الجائر، وتقييد التوسع العمراني غير المنظم في المناطق ذات القيمة البيئية العالية، كما أن إنضمام عُمان إلى البروتوكولات التابعة للاتفاقية يعزز من الحماية القانونية للمعرفة المتعلقة باستخدام النباتات الطبية النادرة في ظفار.

في حين تُشكل "اتفاقية بازل" بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود أحد الأدوات الدولية الهامة التي ساهمت في تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لإدارة النفايات في عُمان، لا سيما في محافظة ظفار التي شهدت زيادة ملحوظة في حجم النفايات المنزلية والسياحية بسبب التوسع العمراني والموسمي، ونتيجة لهذه الاتفاقية تم تطوير معايير وطنية لإدارة النفايات الخطرة، وتقييد استيراد

أو تصدير المواد الكيميائية والنفايات السامة، كما أُسست أنظمة متكاملة للرصد والتقارير، وتدريب الكوادر المحلية على تقنيات المعالجة الآمنة بيئياً.³³

علاوة على ذلك، فإن اتفاقية ريو "قمة الأرض 1992" والتي تعد مرجعاً دولياً رئيسياً للاستدامة، أرست ثلاث اتفاقيات محورية وهي: "تغير المناخ، التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر" وجميعها اتفاقيات صدّقت عليها سلطنة عُمان، وفي إطار مكافحة التصحر، الذي يُعد تحدياً بيئياً بارزاً في محافظة ظفار، خصوصاً مع التراجع في الغطاء النباتي الجبلي بسبب الرعي الجائر والتوسع السكاني، ساهمت هذه الاتفاقية في توجيه السياسات نحو إعادة تأهيل المناطق المتدهورة، واستخدام أنظمة الإنذار المبكر لرصد تدهور التربة، والترويج للزراعة المستدامة، والتخطيط الحضري المتوازن، وفي السياق ذاته، انضمت السلطنة إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015، والتي تُعد من أهم المرجعيات الدولية التي توطر سلوكيات الاستهلاك والإنتاج، وتربطها بأهداف عامة كبيرة، تتعلق بالقضاء على الفقر، والحفاظ على الحياة البرية، والحد من التغير المناخي، وتحقيق الشراكة من أجل التنمية، حيث تُعد محافظة ظفار بيئة نموذجية لتطبيق عدد من هذه الأهداف، مثل الهدف رقم (6) المعني بالمياه النظيفة، والهدف رقم (12) المعني

³³ علواني مبارك، مرجع سابق، ص 25

بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف رقم(13) المعني بالعمل المناخي، الأمر الذي جعل من برامج التوعية البيئية، وحملات ترشيد الاستهلاك، وتحسين كفاءة الخدمات البلدية والطاقة، جزءاً من التزامات الدولة بتنفيذ هذه الأهداف في الميدان المحلي، والجدير بالذكر هنا بأنه ولا تقتصر التشريعات الدولية المؤثرة في ظفار على الاتفاقيات البيئية فقط، بل تشمل أيضاً الموائيق الاقتصادية المرتبطة بمعايير التجارة العادلة، والمعايير الغذائية والصحية، ومراقبة المنتجات المستوردة، على سبيل المثال، فإن التزام السلطنة بمبادئ منظمة التجارة العالمية واتفاقية تيسير التجارة، يتطلب منها تطوير أنظمة رقابة على الواردات، بما يشمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للسلع المتداولة، وهو أمر بالغ الأهمية في ظفار حيث تشهد الأسواق المحلية دخولاً مكثفاً للسلع المستوردة، مما يستدعي تنظيمًا دقيقاً لسلوك المستهلك ومراقبة الجودة والتأثير البيئي.

من جهة أخرى نجد بأن الموائيق أو المعاهدات التي تبرمها الدولة مع دول أخرى أو عبر منظمات دولية مثل: اتفاقيات حقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقيات البيئية مثل: اتفاقية باريس للمناخ، بالإضافة لاتفاقيات تجارية مثل: اتفاقيات التجارة الحرة، حيث إنه بعد أن توقع الدولة على اتفاقية دولية، لا تكون ملزمة إلا إذا صادقت عليها رسمياً، وتتم المصادقة في سلطنة عمان عبر إصدار مرسوم يُدرج الاتفاقية ضمن التشريعات الوطنية، وينشر في

الجريدة الرسمية شرط لدخولها حيز التنفيذ³⁴، لذا يتضح بأن سلطنة عُمان انضمت إلى عدد من الاتفاقيات البيئية والمناخية الدولية بهدف تعزيز جهودها في حماية البيئة والتنمية المستدامة، وأبرز هذه الاتفاقيات:

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تاريخ الانضمام: 8 فبراير 1995 تُعد هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتعاون الدولي بشأن تغير المناخ.
- أ. بروتوكول كيوتو تاريخ التصديق: 19 يناير 2005 يُلزم الدول المتقدمة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.
- ب. اتفاق باريس للمناخ تاريخ الانضمام: 22 أبريل 2016 أي التوقيع، في حين الصادقة عليها في ديسمبر 2019 تهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين.
- ج. اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) تاريخ الانضمام: 22 ديسمبر 1994 تهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.
- د. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) تاريخ التصديق: 8 يونيو 1996 تركز على مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، خاصة في المناطق الجافة.

³⁴. شكري، محمد عزيز، 2010، ص 123.

2. اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود تاريخ الانضمام: 1999 تنظم نقل النفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة آمنة.

3. - اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة تاريخ التصديق: 2005 تهدف إلى التخلص أو تقليل الملوثات العضوية الثابتة.

4. - اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة تاريخ الانضمام: 2003 تهدف لحماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، خاصة كمواطن للطيور المائية.

كما توجد العديد من المنظمات الدولية التي لها علاقة بهذه الاتفاقيات وتشرف أو تدعم الاتفاقيات البيئية والمناخية التي انضمت إليها سلطنة عمان، سواء من خلال الأمانات العامة للاتفاقيات، أو عبر وكالات وهيئات تابعة للأمم المتحدة، وأهم هذه المنظمات ودورها:

1. منظمات الأمم المتحدة المعنية³⁵.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) يشرف على المبادرات العالمية البيئية ويدعم تنفيذ الاتفاقيات التالية: "اتفاقية بازل، ستوكهولم، CBD، اتفاق باريس".

³⁵. الفتلاوي، سهيل حسين، 2020، ص 31.

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) هي الأمانة العامة للاتفاقية، تنظم مؤتمرات المناخ مثل: "COP اتفاقية المناخ، بروتوكول كيوتو، اتفاق باريس".
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) تعمل في قضايا التصحر، التنوع البيولوجي، التغير المناخي الزراعي اتفاقية مكافحة التصحر، التنوع البيولوجي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يمول ويدير مشاريع بيئية ومناخية في الدول النامية معظم الاتفاقيات من خلال مشاريع دعم.
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) توفر بيانات علمية ومناخية مهمة لاتفاقيات المناخ UNFCCC، اتفاق باريس.
- 2. منظمات واتفاقيات دولية مستقلة أو متخصصة.
- أمانة اتفاقية بازل (Basel Convention Secretariat) تنظيم ومراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود
- أمانة اتفاقية ستوكهولم (Stockholm Convention Secretariat) إدارة القضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.
- أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD Secretariat) تنسيق الجهود العالمية لحماية التنوع البيولوجي

- أمانة اتفاقية رامسار تسجيل وصون الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، صندوق المناخ الأخضر (GCF) تمويل المشاريع المتعلقة بتغير المناخ للدول النامية

- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إنتاج التقارير العلمية المعتمدة لاتخاذ قرارات المناخ.

3. منظمات تمويل وتعاون إقليمي ودولي.

- البنك الدولي وصندوق البيئة العالمية (GEF) تمويل مشاريع بيئية ومناخية.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) تنسيق السياسات البيئية الإقليمية.

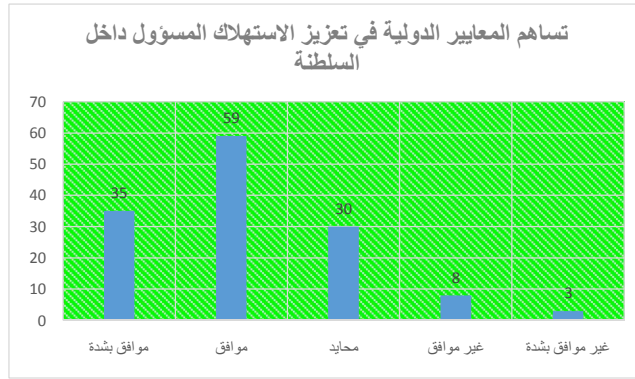
- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) دعم التحول نحو الطاقة المتجددة.

يوجد بعض الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية المهمة التي لم تتضمن إليها سلطنة عُمان حتى الآن أو لم تصادق عليها رسمياً، رغم أنها تشارك أحياناً بصفة مراقب أو تنسق سياساتها بشكل غير مباشر مع أهدافها.

بعد هذا السرد لتعاون الدولي الذي تؤكد عليه جميع التوجهات العمانية منذ بزوق فجر النهضة المباركة في عام 1970 حتى تاريخه، فإن عينة الدراسة أيضاً تؤكد هذا التوجه العماني، حيث أظهرت نتائج الاستبيان على المؤشر القائل "التشريعات الدولية تؤثر بشكل مباشر في

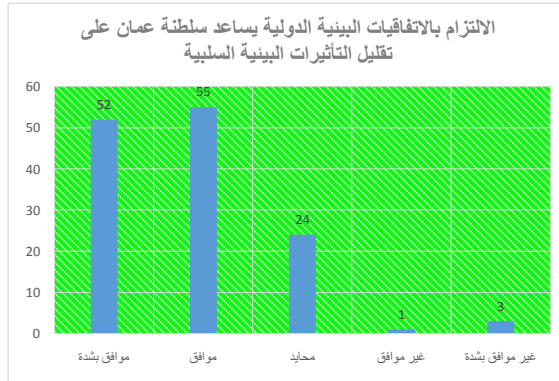
الاستدامة بسلطنة عمان" بأن الموافقين بشدة والموافقين بلغت نسبتهم أكثر من 63% من العينة، حيث يرون في الاتفاقيات والمعايير الدولية عاملاً مؤثراً في المسارات الوطنية للاستدامة، إلا أن نسبة الحياد الكبيرة تكشف عن وجود فجوة في فهم أو اطلاع بعض الفئات على طبيعة هذا التأثير، في حين تشير نتائج الاستبيان للمؤشر القائل "تسهم المعايير الدولية في تعزيز الاستهلاك المسؤول داخل السلطنة" بأن عدد الموافقين بشدة بلغ عددهم 35 مشاركاً بنسبة (25.9%) في حين الموافقين بلغ عددهم 59 بنسبة (43.7%)، أما محايدين بلغ عددهم 30 مشاركاً بنسبة (22.2%)، ورفض عدد 11 مشاركاً بنسبة (8.1%) لذا يتضح بأن نسبة التأييد الكلية بلغت ما نسبته (69.6%) وهذا يعتبر مؤشراً جيداً على أن جزءاً كبيراً من السكان يعترفون بأهمية المعايير العالمية في توجيه خيارات الاستهلاك، خاصة تلك المتعلقة بالجودة، والأثر البيئي، وحقوق المنتجين، أنظر الشكل رقم (22) أدناه.

الشكل رقم (23)



أما نتائج المؤشر القائل "الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية يساعد سلطنة عمان على تقليل التأثيرات البيئية السلبية" بأن الموافقين بشدة بلغ عددهم 52 مشاركاً بنسبة (38.5%) وافقين بلغ عددهم 55 مشاركاً بنسبة (40.7%)، أي أن (79.2%) من العينة يؤمنون بأهمية هذه الاتفاقيات، بينما بقي 24 مشاركاً بحالة الحياد بنسبة (17.8%) ورفض 4 مشاركين فقط بنسبة (2.9%) وهكذا تعكس هذه النتائج فهماً إيجابياً متزايداً لدى العينة بأهمية الانخراط الدولي في حماية البيئة المحلية، ودور التعاون العابر للحدود في مواجهة التحديات البيئية المعقدة، وهذا ما توكده النتائج الموضحة بالشكل رقم (23)

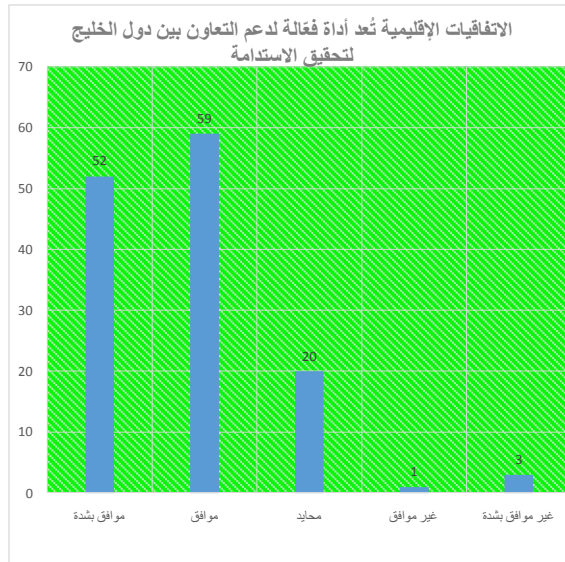
الشكل رقم (23)



في حين أتت نتائج الاستبيان للمؤشر القائل "الاتفاقيات الإقليمية تُعد أداة فعّالة لدعم التعاون بين دول الخليج لتحقيق الاستدامة" بأن 52 مشاركاً بنسبة (38.5%) إلى موافقتهم الشديدة، وعدد 59 بنسبة (43.7%) إلى الموافقة، أي ما نسبته (82.2%) من المشاركين يقرّون بفاعلية الاتفاقيات الإقليمية في دعم جهود الاستدامة، مقابل 20 مشاركاً بنسبة (14.8%) محايدين، وعدد 4 فقط من المشاركين بنسبة (3%) معارضين، هذا

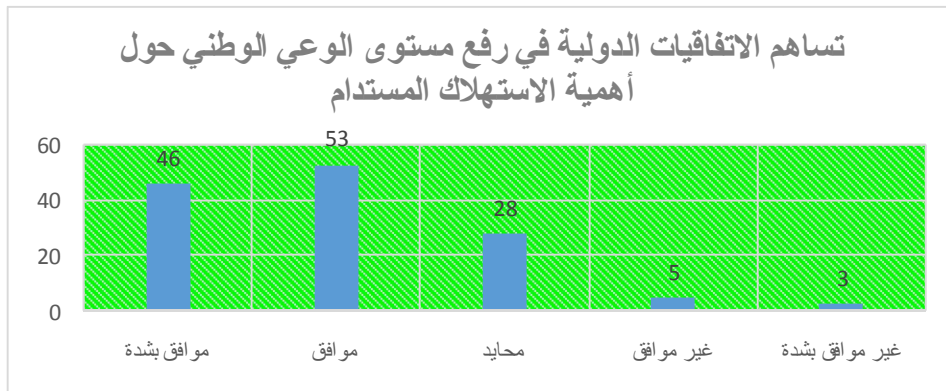
وتعكس هذه النتائج وعياً متزايداً لدى المجتمع بأهمية التنسيق الإقليمي بين دول الخليج، خاصة في القضايا البيئية المشتركة مثل ندرة المياه، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وفق ما توضحه النتائج بالشكل رقم (24) أدناه.

الشكل رقم (24)



أما المؤشر القائل "تساهم الاتفاقيات الدولية في رفع مستوى الوعي الوطني حول أهمية الاستهلاك المستدام" فقد أتت نتائجه على النحو التالي: عدد الموافقين بشدة بلغ عددهم 46 مشاركاً بنسبة (34.1%) في حين الموافقين بلغ عددهم 53 مشاركاً بنسبة (39.3%)، أي ما نسبته (73.4%) من العينة دعمت هذا الطرح، في مقابل بلغ عدد 28 محايداً بنسبة (20.7%) وعدد 8 معارضين بنسبة (5.9%)، تشير هذه النتيجة إلى دور الاتفاقيات الدولية ليس فقط في فرض التزامات تشريعية، بل كذلك في التأثير على ثقافة الاستهلاك داخل المجتمعات من خلال نشر المفاهيم العالمية مثل الاقتصاد الدائري وال شراء الأخلاقي، حيث أن الشكل رقم (25) أدناه يبرهن ذلك.

الشكل رقم (25)



لذا نجد بأن تلك الإتفاقيات والمعاهدات والتشريعات الدولية والإقليمية قد لعبت دوراً في بشكل مباشر وغير مباشر في كافة جوانب الإستهلاك والاستدامة في سلطنة عمان ومحافظة ظفار باعتبارها عينة الدراسة.

المبحث الثاني: الفجوة التشريعية في عمان.

إنّ الفجوة التشريعية تمثل تحدياً حقيقياً في العصر الحديث، وتحتاج إلى وعي تشريعي ومؤسسي متجدد، حيث إن معالجة هذه الفجوة لا تقتصر على سن القوانين فحسب، بل تتطلب نهجاً تشاركياً وإستباقياً يواكب تطورات العصر ويحمي المجتمعات من المخاطر القانونية القادمة³⁶.

من هنا تشكل القوانين والتشريعات الأساس الذي تقوم عليه الدول الحديثة، حيث تنظم العلاقات بين الأفراد، وتحكم أداء المؤسسات، وتضمن العدالة وحماية الحقوق. إلا أن الواقع المتغير باستمرار، وخاصة في ظل التقدم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى بروز ما يعرف بـ"الفجوة التشريعية" وهي ظاهرة تعكس تأخر أو غياب النصوص القانونية اللازمة لمواكبة هذه المتغيرات، إذن تتمثل الفجوة التشريعية في أنها: "حالة من النقص أو الغموض في النظام القانوني" تحدث عندما لا توجد قوانين أو تنظيمات واضحة تعالج ظاهرة معينة أو مجالاً ناشئاً مثل: (الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية

³⁶. سلامة، أحمد عبد الكريم، 997، ص156.

والجرائم الإلكترونية أو التغيرات البيئية)³⁷، وبناءً عليه سنتناول هذا المبحث في مطلبين هما، الأسباب المؤدية للفجوة التشريعية وحلولها في مطلب أول، وأسباب عدم إنضمام السلطنة لبعض المعاهدات الدولية في مطلب ثاني.

المطلب الأول: أسباب الفجوة التشريعية وحلولها

تُعد الفجوة التشريعية من الإشكاليات القانونية التي تواجه الأنظمة القانونية في العديد من الدول، وهي تشير إلى غياب أو قصور النصوص القانونية التي تُنظم وقائع أو علاقات أو مستجدات لم تكن متوقعة عند صياغة القوانين، وتظهر هذه الفجوة نتيجة للتطورات المتسارعة في المجتمعات، سواء كانت تقنية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، والتي غالباً ما تسبق قدرة المشرع على مواكبتها بنصوص قانونية مناسبة، وتبرز خطورة الفجوة التشريعية في تأثيرها المباشر على تحقيق العدالة، حيث قد يجد القاضي نفسه أمام حالة لا يوجد لها نص قانوني صريح يمكن تطبيقه، مما قد يؤدي إلى إختلاف الأحكام، وغياب النص القانوني، وعدم وضوح الحقوق والواجبات، ويمكن أن نوجزها في الآتي:

1. التطور السريع للتقنيات: التشريعات غالباً ما تتأخر عن التكنولوجيا الحديثة التي تتغير بوتيرة متسارعة، مما يعمل على إيجاد فراغاً قانونياً.

³⁷ صفاحي، إسماعيل، 2021، ص 36.

2. البيروقراطية وصعوبة تعديل القوانين: عملية سن القوانين أو تعديلها تحتاج وقتاً طويلاً ومراحل متعددة، بين السلطات المعنية.
 3. ضعف الاستشراف القانوني: بعض الجهات التشريعية تفتقر إلى الرؤية المستقبلية أو إلى الكادر البشري القادر على التكهن بالتحديات القانونية القادمة.
 4. الضغوط السياسية أو الاقتصادية: قد تؤدي المصالح المختلفة إلى تأخير التشريعات أو تعطيلها، نتيجة لضغوط سياسية أو إقتصادية تحقيقاً لبعض المصالح.
 5. قلة الكفاءات المتخصصة: في بعض الدول، لا تتوفر الكوادر القانونية القادرة على صياغة تشريعات متخصصة، مثل قوانين التكنولوجيا أو الجرائم السيبرانية، الخ.
- وبطبيعة الحال سوف يترتب على هذه الفجوات آثار أهمها³⁸:
1. الفراغ القانوني: يمكن أن يُستغل من قبل الأفراد أو الشركات للقيام بأعمال مخالفة دون مساءلة قانونية.
 2. ضعف حماية الحقوق: خاصة في المجالات الجديدة مثل حماية البيانات والخصوصية.
 3. عدم العدالة: غياب التشريع قد يؤدي إلى تباين في الأحكام القضائية لنفس القضايا.

³⁸ . النكلاوي، احمد، 1999، ص153.

4. ضعف ثقة المجتمع في القانون: لأن غياب التنظيم يخلق حالة من الغموض والارتباك.

5. عرقلة الاستثمار والتطوير: المستثمرون يترددون في دخول مجالات جديدة لا تحكمها قوانين واضحة.

إن معالجة الفجوة التشريعية لا تتطلب فقط ردود فعل مؤقتة، بل رؤية استراتيجية شاملة تسعى إلى تعزيز مرونة القانون وقدرته على التكيف مع متغيرات العصر، بما يضمن حماية الحقوق، وتحقيق العدالة، واستقرار المعاملات في المجتمع، وحتى نسد الفجوة التشريعية فإنه يوجد عدة مقترحات ومنها³⁹:

1. التشريع الاستباقي: سن قوانين تعتمد على دراسات استشرافية للمستقبل.

2. التحديث المستمر للقوانين: وضع آليات مرنة وسريعة لتعديل التشريعات.

3. إشراك الخبراء والمتخصصين: التعاون مع أكاديميين وتقنيين لصياغة تشريعات حديثة ودقيقة.

4. تعزيز التعاون الدولي: الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، خاصة في القضايا العالمية كالأمن السيبراني.

5. إنشاء وحدات بحث تشريعي دائمة: داخل البرلمان أو المجالس التشريعية لرصد ومتابعة الفجوات.

³⁹. الكواري، هياشاهين، 2022، العدد 12648.

المطلب الثاني: أسباب عدم إنضمام السلطنة لبعض المعاهدات الدولية.

تُعد الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية أدوات حاسمة في مواجهة التحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى تنسيق الجهود الدولية ووضع أطر قانونية ومبادئ توجيهية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لهذه الاتفاقيات، فإن بعض الدول تختار عدم الانضمام إليها أو الانسحاب منها.

إن قرار دولة ما بالانضمام أو عدم الانضمام إلى اتفاقية بيئية دولية هو قرار معقد يتأثر بتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والتقنية، ولا يوجد سبب واحد يفسر جميع الحالات، بل غالباً ما يكون مزيجاً من هذه العوامل⁴⁰، من هنا تكمن الأسباب الرئيسية وراء هذا التردد أو الرفض لأسباب عديدة وتختلف مجمل الأسباب من بلد لآخر ويمكن تصنيف الأسباب التي تدفع الدول ومنها

⁴⁰ سلامة، أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص 150.

سلطنة عمان إلى عدم الانضمام للاتفاقيات البيئية إلى عدة أسباب رئيسية وهذه الأسباب قد تكون كلها أو بعض منها وهي:

1. أسباب ذات إعتبارات الاقتصادية والتنمية.

تركز بعض الدول على عدة إعتبارات اقتصادية وتنموية تتمثل في الآتي:

أ. التكاليف المرتفعة للتنفيذ: يتطلب الامتثال للعديد من الاتفاقيات البيئية استثمارات كبيرة في التكنولوجيا النظيفة، وتغيير البنية التحتية، وتطوير القدرات المؤسسية، وقد ترى بعض الدول، وخاصة النامية منها، أن هذه التكاليف باهظة وتعيق مساعيها التنموية العاجلة.

ب. التأثير على القدرة التنافسية: قد تخشى الدول من أن يؤدي الالتزام بمعايير بيئية صارمة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مقارنة بالدول غير الملزمة.

ج. الاعتماد على الصناعات الملوثة: تعتمد اقتصادات بعض الدول بشكل كبير على صناعات كثيفة الانبعاثات أو مستهلكة للموارد الطبيعية، مثل "الفحم والنفط" وقد ترى هذه الدول أن الانضمام إلى اتفاقيات تقيد هذه الصناعات يهدد أمنها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي.

د. أولويات التنمية: قد تعطي بعض الدول الأولوية لمكافحة الفقر، وتحسين الرعاية الصحية، والتعليم، وتعتبر أن الالتزامات البيئية تأتي في مرتبة لاحقة، خاصة إذا كانت الموارد محدودة.

2. أسباب تتعلق بالسيادة الوطنية والمصالح السياسية:

أ. مخاوف بشأن السيادة: قد تنظر بعض الدول إلى الاتفاقيات الدولية،

بما في ذلك البيئية منها، على أنها تدخل في شؤونها الداخلية وتقيد

لسيادتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمواردها الطبيعية وسياساتها التنموية.

- ب. الاختلافات الأيديولوجية والسياسية: يمكن أن تؤدي الاختلافات في التوجهات السياسية والأيديولوجيات بين الدول إلى عدم الثقة أو الخلاف حول طبيعة المشاكل البيئية وأفضل السبل لمعالجتها.
- ج. المصالح الوطنية الضيقة: قد تغلب المصالح الوطنية قصيرة المدى على الاعتبارات البيئية طويلة الأمد، خاصة في ظل وجود جماعات ضغط قوية داخل الدولة تعارض الالتزامات البيئية.
- د. الاعتبارات الجيوسياسية: قد تتأثر قرارات الانضمام بالتحالفات الإقليمية والدولية، والتوترات السياسية بين الدول، والرغبة في الحفاظ على نفوذ معين أو تجنب الالتزامات التي قد تستغلها دول أخرى.

3. أسباب ذات علاقة بالقدرات التقنية والمؤسسية:

- أ. نقص القدرات التقنية والمالية: قد تفتقر بعض الدول، وخاصة الأقل نمواً، إلى الخبرة التقنية والموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ ومراقبة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية.
- ب. ضعف المؤسسات: يمكن أن يشكل ضعف المؤسسات الحكومية المعنية بالبيئة، وغياب الأطر القانونية والتنظيمية الفعالة، عائقاً أمام الانضمام والتنفيذ الفعال.

4. أسباب ذات علاقة بالشكوك العلمية وتفسير البيانات:

أ. **عدم اليقين العلمي:** على الرغم من الإجماع العلمي الواسع حول العديد من القضايا البيئية، مثل "تغير المناخ" وقد تثير بعض الدول شكوكاً حول مدى دقة البيانات أو النماذج المستخدمة، أو تطالب بمزيد من الأدلة قبل الالتزام بإجراءات مكلفة.

ب. **تفسيرات مختلفة للبيانات:** حتى مع وجود البيانات، قد تختلف تفسيرات الدول لمدى خطورة المشكلة أو مدى مسؤوليتها عنها.

5. أسباب ذات علاقة بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة:

أ. **العدالة والإنصاف:** تطالب العديد من الدول النامية بأن تتحمل الدول المتقدمة، التي ساهمت تاريخياً بشكل أكبر في التدهور البيئي، مسؤولية أكبر في توفير الدعم المالي والتكنولوجي، وقد يؤدي عدم كفاية هذا الدعم أو الشعور بعدم الإنصاف في توزيع الأعباء إلى تردد الدول النامية في الانضمام.

ب. **الظروف الوطنية الخاصة:** تؤكد بعض الدول على ضرورة مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة ومستويات التنمية المختلفة عند تحديد الالتزامات البيئية.

6. أسباب ذات علاقة بالمعارضة الداخلية وجماعات المصالح:

أ. **ضغط جماعات المصالح:** يمكن أن تمارس جماعات المصالح القوية، مثل الشركات الكبرى في قطاعات معينة أو النقابات العمالية التي

تخشى فقدان الوظائف، ضغوطاً على الحكومات لعدم الانضمام إلى الاتفاقيات التي قد تؤثر على مصالحها.

ب. **الرأي العام:** في بعض الحالات، قد لا يكون هناك دعم شعبي كافٍ للالتزامات البيئية إذا كان يُنظر إليها على أنها تفرض أعباءً إضافية على المواطنين.

ومن الأمثلة البارزة تاريخياً قرار الولايات المتحدة عدم التصديق على بروتوكول كيوتو، وانسحابها بعد ذلك من اتفاق باريس للمناخ "قبل أن تعاود الانضمام إليه" وتضمنت الأسباب المعلنة مخاوف بشأن التأثير الاقتصادي وعدم وجود التزامات مماثلة على الدول النامية الكبرى، كما أن بعض الدول النامية قد تبدي تحفظات على اتفاقيات معينة إذا شعرت أنها لا تراعي احتياجاتها التنموية بشكل كافٍ أو تفرض عليها أعباءً غير متناسبة.

وحتى يتم تشجيع مشاركة الدول بشكل أوسع في الجهود البيئية العالمية، من الضروري أن تأخذ الاتفاقيات المستقبلية في الاعتبار هذه التحديات بشكل أكبر، وأن تقدم آليات مرنة، وحوافز مناسبة، ودعمًا كافيًا للدول النامية لبناء قدراتها، وتعزيز الشفافية، والحوار، والثقة بين الدول، بالإضافة إلى رفع الوعي العام بأهمية القضايا البيئية، يظل أمراً بالغ الأهمية.

عليه فإن أبرز الاتفاقيات الدولية الغير منضمة لها سلطنة عمان، هي:

1. اتفاقية آرهوس (Aarhus Convention) وهي اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات وإمكانية اللجوء إلى القضاء في قضايا البيئة، تركز الاتفاقية على الشفافية والمشاركة المجتمعية، وهي ترتبط بمنظومة الحوكمة البيئية التي قد تكون غير ملائمة لبعض الأنظمة القانونية.

2. اتفاقية إسبو (Espoo Convention) وهي اتفاقية تقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود، وتكمن أهميتها أنها تفرض إشعاراً وتعاوناً في المشاريع التي تؤثر على بيئة الدول المجاورة، وقد يكون السبب المحتمل لعدم انضمام السلطنة لهذه الاتفاقية الطبيعة الجغرافية لعمان "قلة الحدود البرية المتأثرة بمشاريع عابرة".

3. اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وهي اتفاقية تهدف إلى الحد من التلوث الناتج عن الزئبق والتحكم في استخدامه ونقله، وقعت سلطنة عمان على الاتفاقية في 2014 لكنها لم تصادق عليها حتى الآن.

4. اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES) انضمت سلطنة عمان لها لكنها ليست طرفاً نشطاً بالكامل في كل ملحقات الاتفاقية.

5. اتفاقيات إقليمية، مثال: (اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط) السلطنة غير منضمة لأنها لا تطل على البحر المتوسط، لكن تشارك في بعض الاتفاقيات الخليجية أو البحر

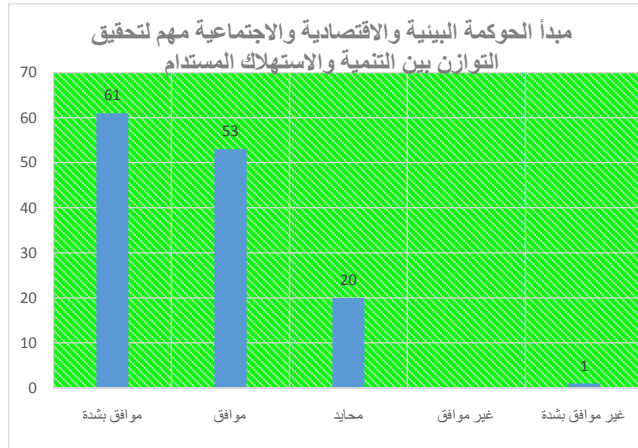
العربي عبر مجلس التعاون أو الإسكوا، حيثأن السلطنة تعمل غالباً بالتنسيق مع الأهداف العالمية من خلال برامج وطنية وقوانين داخلية، حتى لو لم تتضمن رسمياً لبعض الاتفاقيات، كما أنها تتحفظ أحياناً على بعض البنود المتعلقة بالحوكمة، أو متطلبات الشفافية والتمويل الدولي، خاصة في الاتفاقيات ذات الطابع الملزم.

المبحث الثالث: مواءمة الإطار القانوني مع رؤية عمان 2040

تُمثل الحوكمة البيئية منظومة متكاملة من القوانين، والسياسات، والمؤسسات، وآليات المساءلة والمشاركة المجتمعية، التي تهدف إلى إدارة الموارد الطبيعية والبيئة بشكل عادل، فعال، وشفاف، وتعد الحوكمة البيئية عنصراً جوهرياً في تحقيق الاستدامة والاستهلاك الرشيد، حيث تضمن التكامل بين الجهات المعنية وتنسق العلاقة بين القطاعات المختلفة بما يعزز من فعالية تنفيذ السياسات البيئية، وفي السياق العماني، وخصوصاً في محافظة ظفار ذات الخصوصية البيئية والجغرافية، تكتسب الحوكمة البيئية أهمية مضاعفة، نظراً لما تواجهه من تحديات بيئية فريدة كالرعي الجائر، تدهور الغطاء النباتي، الضغوط السياحية الموسمية، وتغير

نمط الأمطار الموسمية بسبب التغير المناخي، حيث أظهرت نتائج الاستبيان على المؤشر القائل "مبدأ الحوكمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية مهم لتحقيق التوازن بين التنمية والاستهلاك المستدام" تأييداً واسعاً، حيث وافق بشدة عدد 61 مشاركاً بنسبة (45.2%) ووافق عدد 53 مشاركاً بنسبة (39.3%)، أي ما نسبته (84.5%) من العينة ترى في الحوكمة الشاملة أداة ضرورية للتوازن التنموي، مقابل 20 محايداً بنسبة (14.8%) ورفض واحد فقط بنسبة (0.7%)، يتضح بأن هذه النتائج تعكس فهماً عميقاً بأن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة لا يقتصر على التشريعات فقط، بل يتطلب منظومة حوكمة فعالة تشمل الشفافية والمساءلة والمشاركة، وهذا ما توضحه النتائج التالية بالشكل رقم (26) أدناه.

الشكل رقم (26)



من هنا نجد بأن سياسات الحوكمة البيئية في ظفار تتماشى مع توجهات رؤية عُمان 2040، والتي وضعت البيئة والاستدامة ضمن محاورها الرئيسية، مؤطرة من خلال "أولوية البيئة والموارد الطبيعية" و"أولوية الاقتصاد الأخضر"، تنص الرؤية على ضرورة التحول من نهج "الإدارة القطاعية المنعزلة" إلى نموذج الإدارة البيئية التشاركية، الذي يعزز تكامل الأدوار بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد، وهو ما تجسده ممارسات الحوكمة البيئية الحديثة في المحافظة.

حيث أن من أبرز ملامح الحوكمة البيئية في ظفار تطوير الأطر المؤسسية لتنظيم الاستهلاك والمحافظة على الموارد، فعلى المستوى الحكومي، تضطلع هيئة البيئة بدور تنظيمي ورقابي، يتمثل في إصدار التراخيص البيئية، وتنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع، وتطبيق القوانين البيئية الوطنية مثل قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث. ويكمل هذا الدور عمل بلدية ظفار التي تقوم بإدارة النفايات، والتنسيق الحضري، وتنظيم استخدام الأراضي، بما يضمن الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية ويحدّ من التمدد العمراني غير المنظم، كما أن أحد تجليات الحوكمة البيئية الحديثة هو تفعيل مبدأ المساءلة البيئية، من خلال ربط المشاريع الاستثمارية بمتطلبات تقييم الأثر البيئي (EIA) وإلزام الشركات الكبرى بعمليات الرصد البيئي، ووضع خطط طوارئ للحد من الانبعاثات والتلوث، وقد برز هذا بشكل واضح في المشاريع

السياحية والصناعية في ظفار، لا سيما في المناطق الساحلية ومحيط مدينة صلالة، حيث تُطلب موافقات بيئية مشروطة بضمان عدم الإضرار بالنظم البيئية الهشة، خصوصاً الغابات الموسمية والموائل الساحلية.

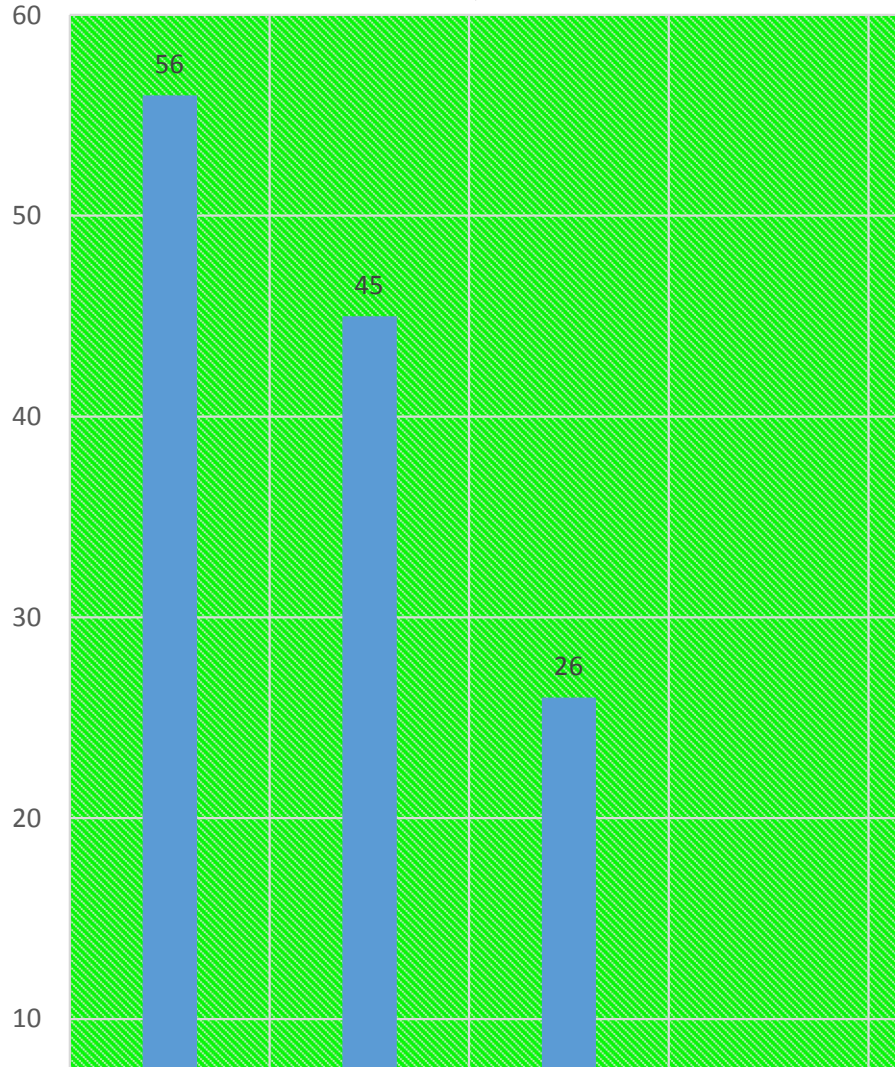
وتسعى الحوكمة البيئية في ظفار أيضاً إلى تمكين المجتمعات المحلية وإشراكهم في صنع القرار البيئي، يشجع المواطنون والمزارعون وأصحاب الحيازات الزراعية على المشاركة في برامج الحفاظ على الموارد المائية، وإعادة تأهيل المراعي الطبيعية، وتطبيق الزراعة المستدامة، كما تنفذ حملات توعوية بالتعاون مع المدارس والجامعات والمنظمات الأهلية لترسيخ مفاهيم "الاستهلاك الرشيد" و"الاقتصاد الدائري" و"تقليل النفايات من المصدر" بما يعكس فهماً عميقاً للعلاقة بين سلوك الأفراد والضغط البيئية، حيث تعد البيانات والمعلومات البيئية من أدوات الحوكمة الحديثة التي بدأت تستخدم بشكل أكثر فاعلية في محافظة ظفار، فقد أطلقت الحكومة أنظمة معلومات بيئية تعتمد على تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لمراقبة تدهور الأراضي، والتغير في الغطاء النباتي، وجودة المياه، وكميات النفايات، لذا تساهم هذه البيانات في توجيه السياسات العامة، وتحديد أولويات التدخل، وتقييم أداء المؤسسات الحكومية وفق معايير موضوعية. من جهة أخرى تعد الاستدامة بمفاهيمها البيئية والاقتصادية والاجتماعية ركيزة أساسية لأي تخطيط تنموي حديث، خاصة في الدول

التي تسعى للتحويل نحو نماذج تنمية شاملة ومستدامة، وفي هذا السياق، برزت رؤية عمان 2040 كخارطة طريق استراتيجية تمثل تطلعات سلطنة عمان نحو مستقبل مزدهر ومتوازن، مستندة إلى أسس التنمية المستدامة، وتعزيز كفاءة الموارد، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة.

لقد أكدت الرؤية بوضوح على أهمية ترسيخ مبادئ الاستدامة في جميع مجالات الحياة، من خلال تطوير أنماط استهلاك رشيدة، وإعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية نحو التنوع، وتكثيف استخدام التكنولوجيا النظيفة، وحماية النظم البيئية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة للمؤشر القائل "تسهم رؤية عمان 2040 في توجيه السياسات والتشريعات نحو تحقيق استدامة حقيقية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" بأن الموافقين بشدة بلغ عددهم 52 مشاركاً بنسبة (38.5%) في حين الموافقين بلغ عددهم 62 بنسبة (45.9%)، أي ما نسبته (84.4%) من المشاركين يدعمون هذا الطرح، مقابل 14 مشاركاً محايداً بنسبة (10.4%) وعدد 7 معارضين بنسبة (5.2%) هكذا تؤكد هذه النتائج إيماناً قوياً لدى العينة بالدور المركزي لرؤية عمان 2040 كإطار استراتيجي شامل يدمج أبعاد الاستدامة الثلاثة، ويعيد توجيه التنمية الوطنية نحو ممارسات أكثر توازناً واستدامة، أنظر الشكل رقم (27) التالي:

الشكل رقم (27)

توجيه السياسات 2040 تسهم رؤية عمان 30 والتشريعات نحو تحقيق استدامة حقيقية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية



من هنا تكمن أهمية الموامة القانونية في ضمان أن تكون الإطار التشريعي والتنظيمي متماشياً مع هذه المبادئ، بحيث يُسهم في تفعيل السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ويعزز الالتزام بها، فتبرز الضرورات القانونية كأداة حاکمة لتحقيق أهداف الرؤية، سواء عبر سن قوانين جديدة تدعم التحول نحو اقتصاد دائري، أو من خلال تعديل القوانين القائمة لتتلاءم مع أهداف كفاءة الاستهلاك، وحوكمة الموارد، والعدالة الاجتماعية، كما تتطلب هذه الموامة تطوير الآليات الرقابية، وتعزيز الشفافية، وتحقيق تكامل مؤسسي يربط بين الأطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة تشريعية متجانسة.

ويُعد تنظيم أنماط الاستهلاك - سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات - أحد أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار، لما له من تأثير مباشر على استنزاف الموارد، وانبعاثات الكربون، والتدهور البيئي، لذا فإن الموامة القانونية في هذا السياق لا تقتصر على ضبط الاستهلاك، بل تمتد لتشمل نشر الوعي القانوني، وتحفيز السلوك المسؤول، وتبني معايير الاستهلاك المستدام في كافة القطاعات، من الطاقة والمياه إلى الزراعة والنقل.

وبناءً عليه، فإن دراسة الموامة القانونية بين الاستدامة والاستهلاك ضمن إطار رؤية عمان 2040 ليست فقط تحليلاً للنصوص والتشريعات، بل هي مدخل لفهم كيف يمكن أن تُسهم القوانين في بناء مستقبل مستدام لعمان، يُحقق رفاه المواطن ويحفظ حقوق الأجيال

القادمة، في ضوء تحولات اقتصادية واجتماعية وبيئية متسارعة إقليمياً وعالمياً، لذا نجد بأن نتائج عينة الدراسة تؤيد هذا التوجه، حيث يبرهن المؤشر القائل "تسهم رؤية عمان 2040 في توجيه السياسات والتشريعات نحو تحقيق استدامة حقيقية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" بأن المؤيدين بلغوا نسبته (84.4%) من المشاركين، وهذا يدل على إيماناً قوياً لدى العينة بالدور المركزي لرؤية عمان 2040 كإطار استراتيجي شامل يدمج أبعاد الاستدامة الثلاثة، ويعيد توجيه التنمية الوطنية نحو ممارسات أكثر توازناً واستدامة. مما سبق فسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، الأول التعديلات التشريعية المطلوبة لتحقيق أهداف الاستدامة وفق رؤية عمان 2040، وأما المطلب الثاني آلية الرقابة والتقييم التشريعي لضمان إلزام السياسات الوطنية بمبادئ الاستدامة.

المطلب الأول: التعديلات التشريعية المطلوبة لتحقيق أهداف الاستدامة وفق رؤية عمان 2040

تُمثل التشريعات إحدى الدعائم الجوهرية لتنفيذ السياسات التنموية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات الاقتصاد الأخضر، الطاقة المتجددة، وتغير المناخ، فإن سلطنة عُمان مطالبة بتحديث بنيتها

التشريعية بما يواكب هذه التحولات، ويدعم مسارات التحول نحو التنمية المستدامة التي نصت عليها رؤية عمان 2040، وفي إطار السعي نحو تحقيق رؤية عُمان 2040، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام، تبرز الحاجة الملحة إلى إجراء تعديلات تشريعية شاملة تواكب هذا التوجه التنموي الطموح، لذا تُعد الاستدامة أحد الركائز الأساسية للرؤية، مما يفرض على المنظومة القانونية إعادة تنظيم أولوياتها وتحديث أدواتها بما يضمن تعزيز كفاءة استخدام الموارد، حماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن التعديلات التشريعية المطلوبة لا تقتصر فقط على إصدار قوانين جديدة، بل تشمل كذلك مراجعة القوانين القائمة، وتحديد الثغرات التي تعيق تنفيذ مبادئ الاستدامة، سواء في القطاعات الاقتصادية والبيئية، أو الاجتماعية، كما يجب أن تتسم هذه التشريعات بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، مع تعزيز مبادئ الحوكمة الشفافية، والمساءلة، وضمان مشاركة فاعلة من مختلف أصحاب المصلحة.

الفرع الأول: متطلبات رؤية عمان لأهداف الاستدامة

تسعى رؤية عُمان 2040 إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تركز على اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ومجتمع واعي وشامل، وبيئة متوازنة ومستدامة، وحوكمة رشيدة ومؤسسات مرنة، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعديلات تشريعية وتنظيمية شاملة تُمكن من التنفيذ الفعال

والعادل والمستدام، ولتحقيق أهداف الاستدامة في رؤية عُمان 2040 يتطلب تشريعات متكاملة ومرنة تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد، وتحفز الابتكار، وتضمن العدالة البيئية والاجتماعية، وتعزز من كفاءة التنفيذ والرقابة، وتتمثل التعديلات التشريعية حسب محاور الاستدامة فيما يلي:

- **التشريعات البيئية والمناخية:** تواجه البيئة تحديات مثلًا لتلوث، نضوب الموارد، التغير المناخي، الاعتماد على الوقود الأحفوري، عليه يمكن التعديلات المقترحة تشمل:

أ. تحديث قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث ليشمل الحوكمة

البيئية وتقييم الأثر البيئي الإلزامي.

ب. استحداث قانون للحد من الانبعاثات الكربونية، يشمل سوق

الكربون وآليات التعويض البيئي.

ج. اعتماد نموذج الاقتصاد الدائري بقانون إدارة النفايات.

د. حماية السواحل والموارد البحرية بقوانين جديدة.

هـ. إصدار قانون لحماية التنوع الحيوي.

- **التشريعات الاقتصادية والتنموية:** الخطط التنموية طوال المراحل

السابقة تعتمد على النفط، كذلك ضعف مساهمة الابتكار مما تزيد

الحاجة لاستثمارات مستدامة، فبتالي يمكن اقتراح التعديلات التالية:

أ. تعديل قانون الاستثمار الأجنبي لمنح حوافز للاستثمارات الخضراء.

ب. تطبيق ضرائب بيئية تدريجية ضمن قانون الضرائب.

ج. إلزام الشركات بالإفصاح عن ممارسات الاستدامة.

د. تمكين إصدار السندات الخضراء ضمن قوانين التمويل.

-التشريعات العمرانية والبنية الأساسية: حتى يتم ضبط النمو العمراني الغير عصري أو يعمل على إعاقة الخطط التنموية ويؤثر على البيئة ويزيد من استهلاك الموارد، فيتالي تغيب المدن المستدامة، عليه فأن المقترح أن تكون تعديلات تشريعية فيمايلي:

أ. إصدار قانون يربط التنمية العمرانية بالاستدامة.

ب. فرض معايير البناء الأخضر.

ج.تسريع تطوير النقل المستدام.

- التشريعات الاجتماعية والتعليمية: تواجه المؤسسات الحكومية ضعف الوعي البيئي من المجتمع "مواطنين ومقيمين" وقد يكون السبب قلة التعليم البيئي، وتفاوت الفرص لهم خاصة المقيمين. عليه فالتعديلات المقترحة:

أ. تعديل قانون التعليم لإدماج مفاهيم الاستدامة في المناهج.

ب. إصدار قانون لدعم العمل التطوعي البيئي.

ج. تضمين البعد البيئي في السياسات الصحية.

د. دعم الأنشطة البيئية ضمن قوانين الشباب والرياضة.

- التشريعات المؤسسية والحوكمة: يؤدي ضعف التنسيق بين الوحدات الحكومية ونقص الشفافية إلى التأثير المباشر وغير المباشر على البيئة واستدامتها، خاصة مع الاستهلاك العشوائي، ويكمن الحل التشريعي في التعديلات التالية:

أ. تعزيز صلاحيات مجلس عُمان الرقابية في متابعة مؤشرات الاستدامة.

ب. إلزام الجهات الحكومية بنشر تقارير الأثر البيئي.

ج. ربط أداء الجهات الحكومية بتحقيق أهداف الاستدامة.

د. تعزيز استقلالية هيئة البيئة.

- وضع الاستراتيجية الوطنية للمياه: وذلك من خلال التعديلات التالية:

أ. تهدف إلى تحقيق الاستدامة المائية.

ب. تعزيز إدارة الطلب على المياه.

ج. الاستثمار في إعادة الاستخدام ومعالجة مياه الصرف الصحي.

د. تطوير التشريعات الرقابية وحوكمة المياه.

الفرع الثاني: تجارب في الاستهلاك والاستدامة

تعد تجربة الاستهلاك أحد الجوانب المحورية في تحقيق أهداف الاستدامة، حيث يعكس نمط استهلاك الأفراد والمجتمعات تأثيراً مباشراً على الموارد الطبيعية، والبيئة، والاقتصاد، ومع تزايد التحديات البيئية والضغط على الموارد، أصبحت أنماط الاستهلاك المستدام ضرورة لا رفاهية، في سبيل الحفاظ على كوكب الأرض وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل⁴¹، وفي هذا الصدد سوف نتناول التجربة الفنلندية

⁴¹ القرنى، إسراء سعد حسن، مرجع سابق، ص 43.

لنجاحها في حماية البيئة واستدامتها حتى يمكن الاستفادة منها أولاً وثانياً مشروع سلطنة عمان للحياد الصفري الكربوني.

أولاً: تجربة فنلندا في الاستهلاك والاستدامة.

عملت فنلندا عدة خطوات من أجل الحفاظ على البيئة واستمرارية استهلاكها واستدامتها تناولها لما لها من أهمية في نجاح التجربة العمانية⁴².

- نموذج الاقتصاد الدائري: فنلندا كانت من أوائل الدول التي وضعت استراتيجية وطنية للاقتصاد الدائري عام 2016، وتهدف إلى تقليل النفائات واستخدام الموارد بكفاءة من خلال:

أ. إعادة التدوير الشامل.

ب. تشجيع إصلاح السلع بدلاً من التخلص منها.

ج. دعم الابتكار في إعادة استخدام المنتجات والمواد.

- التعليم من أجل الاستدامة: يتم تضمين مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية منذ مراحل مبكرة، والطلبة يتعلمون حول الاستهلاك المسؤول، الطاقة المتجددة، والتغير المناخي.

- الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات: تسعى لأن تكون محايدة كربونياً بحلول 2035، حيث حوالي 40% من الطاقة المستهلكة في فنلندا تأتي من مصادر متجددة "الخشب، طاقة الرياح، الكتلة الحيوية".

⁴² النكلاوى، احمد، مرجع سابق، ص 155.

- **تشجيع النقل المستدام:** تتمتع فنلندا ببنية تحتية ممتازة للمشبي والدراجات الهوائية، وتعمل الدولة على التشجيع لاستخدام السيارات الكهربائية. كما يوجد استثمارات ضخمة في النقل العام.
- **الاستدامة في الغذاء والزراعة:** وذلك بدعم المزارع العضوية وتقليل استخدام المبيدات، وتشجيع المستهلكين على تقليل الهدر الغذائي واتباع أنماط غذائية صحية ومستدامة "أقل لحوم وأكثر نباتات".
- **تشريعات وتحفيزات حكومية:** تمويل الحكومة للشركات الناشئة في مجالات الاستدامة والتكنولوجيا البيئية، وتشريع القوانين البيئية الصارمة مع تعاون بين القطاعين العام والخاص.
- **الوعي المجتمعي:** الفنلنديون يعتبرون من أكثر الشعوب وعياً بقضايا البيئة، وكذلك الحملات المستمرة لرفع الوعي حول الاستهلاك الأخضر.

ثانياً: مشروع سلطنة عمان للحياد الصفري الكربوني.

الحياد الصفري هو مصطلح يستخدم للدلالة على التوازن بين انبعاثات الغازات الدفيئة في طبقات الجو وبين الغازات التي يتم إزالتها، حيث تصدر قطاعات الطاقة والزراعة والنقل والصناعة قائمة القطاعات المتحركة بانبعاث الغازات، والقائمة تطول لتشمل حتى الأفراد والمؤسسات الصغيرة.

والحياد الصفري الكربوني والتغيرات المناخية أهم مكونات الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ومنها الصناعة والتخطيط العمراني والطاقة والنقل والزراعة والصحة وغيرها، كما يرتبط تحقيق رؤية "عمان 2040" وخاصة أولوية البيئة والموارد الطبيعية بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة واستخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية لنمو الاقتصاد الوطني وتقليل آثار التغير المناخي من خلال الإجراءات المتبعة للحد منها.

وقد بادرت سلطنة عمان من أجل الاستدامة من خلال مشروع الحياد الصفري الكربوني، وهو جزء من التزام الحكومة العمانية بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق أهداف الاستدامة البيئية، وقد أعلنت سلطنة عمان في أكتوبر 2022 عن استراتيجيتها الوطنية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وهو هدف طموح يتماشى مع اتفاق باريس للمناخ، وملامح مشروع الحياد الكربوني يهدف بشكل رئيسي إلى الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050، أي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة إلى الحد الأدنى، وتعويض البقية من خلال حلول طبيعية أو تكنولوجية مثل التشجير، واحتجاز الكربون، من هنا وقام مجلس الوزراء بتكليف وزارة الطاقة والمعادن لتقود تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع جهات حكومية وخاصة.

هناك عدة مجالات رئيسية التي تشملها الاستراتيجية وهي:

أ. **الطاقة:** زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح.

ب. **النفط والغاز:** تطوير تقنيات لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العمليات الصناعية.

ج. **النقل:** تشجيع وسائل النقل الكهربائية والبنية التحتية الداعمة.

د. **الزراعة والغابات:** استصلاح الأراضي وزيادة الغطاء النباتي لامتصاص الكربون.

هـ. **إدارة النفايات:** تطوير نظم لإعادة التدوير وتقليل الميثان الناتج عن النفايات العضوية.

أما فيما يخص المشاريع والمبادرات الداعمة فتوجد عدة نماذج منها ما يلي:

أ. مبادرة الهيدروجين الأخضر: تسعى عمان لأن تكون مركزاً عالمياً لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر.

ب. مشروع الطاقة الشمسية والرياح: تنفيذ مشاريع ضخمة في مناطق مثل ظفار والدقم.

ج. مشروع احتجاز الكربون: دراسة جدوى لاستخدام تقنيات احتجاز وتخزين الكربون (CCS).

كما تعمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص لتشجيع على الاستثمار في الابتكار والتقنيات النظيفة من خلال الحوافز والسياسات الداعمة، وكذلك البحث عن تمويل من خلال الشراكات الدولية، والاستفادة من آليات سوق الكربون، والاستثمارات الخضراء، كماتعزز التشريعات من خلال:

- ربط التشريعات البيئية بأهداف التنمية الوطنية والاقتصادية.
- تبني أنظمة التحفيز والمكافأة مثل خصومات على الكهرباء لأصحاب الألواح الشمسية.
- إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع ومراقبة تنفيذ القوانين.

- التعاون الإقليمي العربي لتوحيد المعايير البيئية وتشجيع التجارة المستدامة.

هذه التشريعات البيئية لها أثر على سلوك المستهلك والمؤسسات فهي لا تؤدي فقط إلى تنظيم قانوني للممارسات، بل تلعب دوراً نفسياً وسلوكياً في توجيه الأفراد والمؤسسات نحو خيارات أكثر استدامة، لذا نجد بأن القوانين تؤثر على السلوك من خلال:

أ. **الإلزام بالعقوبة:** حين يعلم المستهلك أن رمي النفايات في غير أماكنها المخصصة قد يؤدي إلى غرامة، يتجنب ذلك.

ب. **الحافز بالمكافأة:** الإعفاءات الضريبية على السيارات الكهربائية تجعل المستهلك أكثر ميلاً لشرائها.

ج. **التأطير الثقافي:** القوانين تخلق "معيّاراً اجتماعياً جديداً"، مثل ما حدث مع حظر الأكياس البلاستيكية في بعض الدول.

د. **توفير المعلومات:** التشريعات التي تلزم بوضع ملصقات كفاءة الطاقة والماء على المنتجات تساعد المستهلك على اتخاذ قرارات واعية.

المطلب الثاني: آلية الرقابة والتقييم التشريعي لضمان التزام السياسات الوطنية بمبادئ الاستدامة

مراقبة مدى تطبيق القانون، ومدى أهميته في التطوير والحفاظ على المكتسبات حتى تكون هناك استدامة لابد من عمل السلطات الثلاث "التشريعية، والتنفيذية، والقضائية" بالرقابة الموكلة لها في النظام

الاساسي والقوانين المعمول بها في السلطنة، ولمزيد من الإيضاح سوف نتناول رقابة السلطات الثلاث في ثلاث فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: رقابة التنفيذ "الحكومة"

تشير "الرقابة على تطبيق القانون" إلى عمليات الرقابة والإشراف التي تمارسها الحكومة على تنفيذ القوانين والأنظمة، بهدف التأكد من تطبيقها بشكل صحيح وعادل، تستهدف هذه الرقابة ضمان إحترام القانون، وتوفير العدالة للمواطنين، وحماية حقوقهم، والموكل من قبل السلطان بالمراقبة ومدى تطبيق القوانين هو جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة⁴³.

يعمل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة العماني على التعاون مع مؤسسات الدولة في إطار تكاملي وفق اختصاصات كل مؤسسة وبما يسهم في تحقيق الأهداف بكفاءة، ويتبنى الجهاز استراتيجية للتعامل مع الأطراف ذات العلاقة القائمة على مبدأ التنسيق والتعاون بما يحقق المصلحة العامة، حيث أن الجهاز يهدف حسب المادة (8) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة⁴⁴، إلى حماية الأموال العامة للدولة والأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز والتثبت من مدى ملائمة أنظمة الضبط

⁴³ البوسعيدي، أحمد، 2024.

⁴⁴ المرسوم السلطاني، 2011، رقم 111.

والرقابة الداخلية وسلامة التصرفات المالية والإدارية وإتباعها للقوانين واللوائح والقرارات التنظيمية.

- التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات فيما يتعلق باختصاصاته.

- تجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية.

- بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المالية والإدارية المعمول بها واقتراح وسائل علاجها.

- الرقابة الوقائية والتأكد من حسن سير العمل.

- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وكفاءة وفاعلية.

- الكشف عن أسباب القصور في الأداء والإنتاج وتحديد المسؤولية.

أما المادة رقم (9) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة توضح الجهات المشمولة بالرقابة، حيث أن إجراء الرقابة المالية والإدارية تشمل كافة المجالات، ومنها:

1. الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني.

2. الرقابة الإدارية.

3. رقابة الأداء.

4. الرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية
5. الرقابة على الاستثمارات وكافة حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

6. أي أعمال يكلف بها الجهاز من جلاله السلطان.
كما أن للجهاز في سبيل ممارسة اختصاصاته التحقق من كفاءة الأنظمة المالية والإدارية والكشف عن أوجه النقص والقصور فيها واقتراح وسائل علاجها وتلافيها، وفق نص المادة رقم (10) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة.
الفرع الثاني: الرقابة التشريعية

تعد الرقابة التشريعية من السمات الجوهرية لأي نظام ديمقراطي يسعى إلى تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث: "التنفيذية، التشريعية والقضائية" فهي الضمانة الأساسية لمساءلة السلطة التنفيذية، وكبح تجاوزاتها، والتأكد من التزامها بالقانون وخدمة المصلحة العامة، وتتبع أهمية الرقابة التشريعية من كونها أداة لحماية حقوق المواطنين وصون الحريات، وضمان شفافية الأداء الحكومي وفعاليته⁴⁵.

تأتي الرقابة التشريعية في سلطنة عمان ضمن مسار التطور السياسي الذي شهدته الدولة منذ بزوغ النهضة المباركة بقيادة السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - واستمر تحت قيادة السلطان هيثم

⁴⁵ . الذهلي، سعيد 2025، ص 270.

بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي أولى اهتماماً بالغاً بتعزيز مؤسسات الدولة وتفعيل دورها الرقابي والتشريعي.

يتولى مجلس عمان، المكون من مجلس الدولة ومجلس الشورى، مهام الرقابة التشريعية وفقاً للنظام الأساسي للدولة، الذي يعد المرجعية الدستورية العليا للسلطنة، وقد تطورت صلاحيات المجلس تدريجياً على مدار السنوات، خاصة بعد التعديلات التي أجريت في عام 2011 والتي عززت من سلطاته التشريعية والرقابية⁴⁶.

هذا ويعد مجلس الشورى الجهة الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة على الجهاز التنفيذي، نظراً لطبيعته المنتخبة وصلاحياته الدستورية المتقدمة، وذلك بموجب قانون مجلس عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 472021/7، أما مجلس عُمان بجناحيه يمارس دوراً رقابياً على التشريعات والسياسات، ويشارك في صياغة القوانين التي تضبط عمل الحكومة⁴⁸.

وفي عام 2021، تم إصدار النظام الأساسي للدولة قـم 492021/6 الذي حل محل النظام الأساسي 96/101 الذي أكد مبدأ فصل السلطات، وأعاد التأكيد على دور مجلس عُمان في الشراكة مع الحكومة في صنع السياسات العامة، ورغم ما تحقق من تقدم في مجال الرقابة التشريعية، لا تزال هناك بعض التحديات، منها:

⁴⁶ العلوي، جمال، 2019.

⁴⁷ الجريدة الرسمية، 2021، العدد 1375.

⁴⁸ قانون مجلس عمان، 2021، الفصل 5.

⁴⁹ الجريدة الرسمية، 2021، العدد 1374.

1. محدودية صلاحيات المجلس في سحب الثقة أو اتخاذ إجراءات عقابية.

2. اقتصار الرقابة على بعض الوزراء دون الحكومة ككل.

3. الحاجة إلى مزيد من الشفافية في بعض الملفات الحكومية.

ومع ذلك، فإن الآفاق المستقبلية واعدة، خاصة في ظل الرؤية العُمانية 2040، التي تدعو إلى تعزيز الحوكمة، وتمكين مؤسسات الدولة، وتوسيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

الفرع الثالث: الرقابة القضائية

نتيجة لتعقد الحياة وتطورها وتغيرها السريع عمل الإنسان على تحديث وتعديل كثير من القوانين السائدة، ولا شك أن هذه القوانين ينطبق عليها ما ينطبق على الإنسان نفسه فهي تنمو وتتجدد وتتبدل تبعاً للتطور الإنساني، وكلما تعقدت الحياة والمجتمعات أصبحت بحاجة إلى قوانين تناسب المرحلة التي تمر بها، وهكذا تعددت هذه القوانين وتطورت، وبلغت من الرقي والتطور والدقة والمرونة والإبداع درجة أصبحت معها الدول القانونية تفتخر بدساتيرها وقوانينها لدرجة التقديس، وأصبحت المهمة الأولى للحاكم أيّاً كان نظامه المحافظة على الدستور وصونه ومراقبة تنفيذه.⁵⁰

⁵⁰ .خضري، حمزة، 2016، ص 198.

ولضمان أن هذه القوانين لا تخالف القاعدة الدستورية، وإنما تنطلق منها، كان لا بد من وجود نظام يختص بمراقبة ودراسة ما استحدثت من قوانين ومقابلتها مع دستور البلاد لإقرارها أو رفضها أو تعديلها بما يتلاءم مع القواعد الدستورية، هذا النظام أطلق عليه نظام الرقابة على دستورية القوانين.

والرقابة على دستورية القوانين في معناها البسيط هي التحقق من مخالفة القوانين للدستور تمهيداً لعدم إصدارها إذا كانت لم تصدر بعد، أو إلغائها أو الامتناع عن تطبيقها إذا كانت قد صدرت، وتتشأ الرقابة على الدستور في ظل الدساتير المكتوبة الجامدة التي يحتاج الدستور فيها إلى إجراءات خاصة لتعديله كالنظام الأساسي للدولة مثلاً، أما في ظل الدساتير المرنة فلا محل لهذه الرقابة لأن الدستور يعدل بنفس الإجراءات والأشكال المقررة لتعديل القوانين العادية ويتمتع كل منها بمرتبة واحدة كما في بريطانيا.

وقد تزايدت أهمية الرقابة على دستورية القوانين في الوقت الحاضر نظراً لتحول معظم الدول من فكرة الدولة الحارسية إلى فكرة الدولة المتدخلة، وهو ما ظهر بتدخل الدول في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وغيرها، ومن ثم تعددت وتعقدت القوانين المنظمة لسلوك الدول في هذه المجالات، وهو الأمر الذي يخشى معه أن تتعارض بعض هذه القوانين مع الدستور، ومن ثم تكون الدول كالتاجر

الذي يرفع لوحة نشاطه على واجهة محله، وفي الداخل يبيع أشياء أخرى مختلفة في غياب الرقيب.

وتأخذ الرقابة على دستورية القوانين عدة صور، إما صورة الرقابة السياسية بواسطة هيئة سياسية تحول دون صدور تشريع مخالف للدستور، وهي هنا رقابة وقائية سابقة لصدور التشريع، وأما صورة الرقابة القضائية التي تُعد أهم أنواع الرقابة على دستورية القوانين وتستهدف تأكيد إحترام ما يصدر عن السلطة التشريعية لأحكام الوثيقة الدستورية، وعدم مخالفتها لتلك الأحكام في كافة مراحل وضعها وإقرارها وتنفيذها وتفسيرها.

ولذلك تحرص معظم الدول على أن تضمن دساتيرها نصوصاً صريحة تكفل وضع السياج التشريعي والإجرائي لمباشرة جهة قضائية متخصصة للرقابة على دستورية القوانين، بحيث يكون للقاضي الحق في أن يتيقن من تطابق القانون ومن ثم اللائحة التنفيذية مع أحكام الدستور، وأن يقف على مدى تجاوز السلطة التشريعية لحدود الاختصاصات التي حددتها لها الوثيقة الدستورية.⁵¹

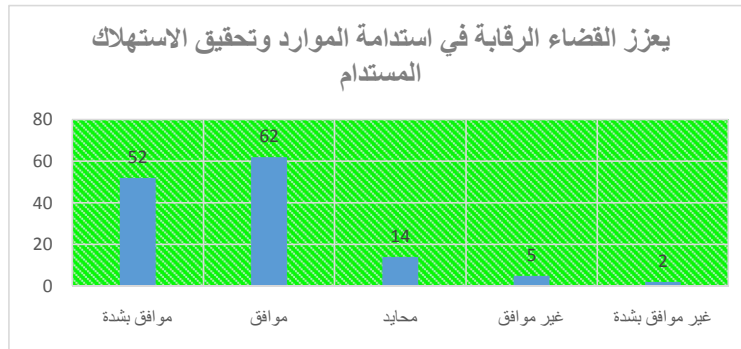
وفي سلطنة عُمان صدر المرسوم السلطاني رقم 90 / 99 بإصدار قانون السلطة القضائية⁵²، وجاء في الباب الأول، الفصل الثاني في ولاية المحاكم "المادة 10" تشكل بالمحكمة العليا "عند الحاجة" هيئة تتألف من: "أحد عشر قاضياً سماهم بصفاتهم الوظيفية" تختص بتعيين

⁵¹ سلامة، مشعل محمد، وآخرون، 2023، ص 1770.

⁵² الجريدة الرسمية، 1999، العدد 660.

الحكم الواجب التنفيذ في حالة تنازع الأحكام، وذكر القانون في "المادة 11" تكون الهيئة المنصوص عليها في "المادة 10" هي الجهة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه، وفي هذا السياق أتت نتائج عينة الدراسة على المؤشر القائل "يعزز القضاء الرقابة في استدامة الموارد وتحقيق الاستهلاك المستدام" بأن الموافقين بشدة بلغ عدد 52 مشاركاً بنسبة (38.5%) في حين الموافقين بدرجة 62 مشاركاً بنسبة (45.9%)، أي ما نسبته (84.4%) من المشاركين يرون أن للسلطة القضائية دوراً محورياً في إنفاذ قوانين الاستدامة، بينما بقي 14 محايداً بنسبة (10.4%)، ورفض عدد 7 من المشاركين بنسبة (5.2%) أنظر الشكل رقم (28) أدناه.

الشكل رقم (28)



لذا تؤكد هذه النتائج أهمية البعد القانوني والقضائي في إنفاذ التشريعات البيئية والاقتصادية، ومساءلة الجهات أو الأفراد الذين يخلون بمتطلبات التنمية المستدامة.

الخاتمة:

أظهرت نتائج الاستبيان المتعلقة بالموشرات القانونية والتشريعية للاستدامة في سلطنة عمان صورة واضحة ومتكاملة عن إدراك المجتمع لدور التشريعات الوطنية والدولية والإقليمية في تنظيم السلوك الاستهلاكي ودعم مسار التنمية المستدامة. فقد تبين من خلال المؤشر الخاص بدور القوانين الوطنية في تنظيم سلوك الاستهلاك بما يحقق العدالة والاستدامة أن غالبية المشاركين (66.7%) يقرون بأهمية هذه القوانين في ضبط الممارسات الاستهلاكية، غير أن نحو ربع العينة

ظلوا على الحياد، بينما عبّر حوالي 10% عن رفضهم. هذا التباين يعكس حقيقة مزدوجة: فمن جهة هناك تقدير واسع لدور التشريعات الوطنية في تعزيز الاستهلاك المسؤول، ومن جهة أخرى هناك فجوة في الوعي أو ثقة غير مكتملة بمدى فاعلية هذه القوانين وآليات تطبيقها. وهو ما يقود إلى توصية جوهرية بضرورة تعزيز التوعية المجتمعية بالقوانين المنظمة للاستهلاك وتحديثها بما ينسجم مع المتغيرات الحديثة ومبادئ الاستدامة.

وفي السياق ذاته، جاءت نتائج المؤشر الخاص بـ الحاجة إلى تحديث بعض التشريعات الوطنية لتواكب تحديات الاستدامة الحديثة لتؤكد هذا التوجه، حيث بلغت نسبة المؤيدين شبه الإجماعية (94.1%)، مقابل حياد محدود ورفض يكاد لا يُذكر. هذا المستوى العالي من الإجماع يكشف عن قناعة عامة بأن التشريعات القائمة لم تعد كافية لمواجهة التحولات البيئية والاجتماعية والتقنية المتسارعة، مما يحتم مراجعة شاملة للإطار القانوني القائم. لذا، فإن التوصية الرئيسة هنا تتمثل في تشكيل لجان وطنية متخصصة تضم خبراء وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات الوطنية وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات الاستدامة المستقبلية.

أما على مستوى التشريعات والمعايير الدولية، فقد أظهرت النتائج أن حوالي ثلثي المشاركين (63.7%) يرون أن لهذه التشريعات تأثيراً مباشراً على مسار الاستدامة في سلطنة عمان، بينما ظل أكثر من ربع

المشاركين على الحياد، مما يشير إلى وجود فجوة معرفية لدى بعض الشرائح المجتمعية حول طبيعة العلاقة بين الالتزامات الدولية والسياسات الوطنية. الأمر ذاته تكرر مع مؤشر المعايير الدولية ودورها في تعزيز الاستهلاك المسؤول، حيث بلغت نسبة التأييد (69.6%)، ما يعكس وعياً متزايداً بارتباط جودة المنتجات وحقوق المنتجين والأثر البيئي للسلع بالمعايير العالمية. وبناءً عليه، فإن التوصية هنا تكمن في تفعيل أدوات رقابة السوق وربطها بالمعايير الدولية، وتطوير حملات توعية وطنية تشرح بوضوح للمستهلكين كيف تؤثر الاتفاقيات والمعايير الدولية في حياتهم اليومية وخياراتهم الاستهلاكية.

وفيما يخص الالتزامات البيئية الدولية، فقد برزت قناعة واسعة لدى المشاركين بأهميتها في الحد من التأثيرات السلبية على البيئة العمانية، حيث بلغت نسبة التأييد (79.2%). وتؤكد هذه النتيجة إدراك المجتمع أن التحديات البيئية المعاصرة، مثل التغير المناخي وندرة المياه، لا يمكن مواجهتها بمعزل عن التعاون الدولي. الأمر ذاته انعكس على المؤشر المتعلق بـ الاتفاقيات الإقليمية الخليجية، إذ أبدى أكثر من 82% من المشاركين موافقتهم على دور هذه الاتفاقيات في دعم التعاون بين دول الخليج لتحقيق الاستدامة. هذا يدل على ارتفاع مستوى الوعي بدور العمل الإقليمي المشترك في مواجهة التحديات البيئية والتنمية. وبالتالي، فإن التوصية الرئيسة في هذا الجانب هي

تعزيز آليات التعاون الخليجي البيئي عبر مشاريع مشتركة ومبادرات شفافة قابلة للقياس والتقييم، بما يضمن فعالية التطبيق واستمراريته. إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن الاتفاقيات الدولية لا تقتصر على فرض التزامات قانونية، بل تسهم أيضاً في رفع مستوى الوعي الوطني بأهمية الاستهلاك المستدام، حيث عبّر 73.4% من المشاركين عن تأييدهم لهذا الطرح. وهو ما يؤكد أن للمفاهيم العالمية مثل "الاقتصاد الدائري" و"الاستهلاك الأخلاقي" أثر مباشر في تشكيل ثقافة المجتمع. وعليه، فإن التوصية هنا هي دمج مفاهيم الاستدامة الواردة في الاتفاقيات الدولية داخل حملات التوعية الوطنية وجعلها أكثر ارتباطاً بسلوك الأفراد اليومي.

ومن الزاوية المؤسسية، أبرزت نتائج المؤشر المتعلق بـ الحوكمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية قناعة راسخة لدى 84.5% من المشاركين بأنها تمثل الإطار الضروري لتحقيق التوازن بين التنمية والاستهلاك المستدام، بينما أشار مؤشر دور القضاء في تعزيز الرقابة على استدامة الموارد إلى أن 84.4% يرون القضاء كأداة رئيسة لإنفاذ القوانين وحماية الموارد. هذه النتائج تؤكد أن المجتمع لا ينظر إلى الاستدامة من زاوية التشريعات وحدها، بل يرى أن نجاحها مرهون بوجود منظومة متكاملة من الحوكمة، الشفافية، المساءلة، ودور قضائي مستقل وفعال. ومن هنا تأتي التوصية بضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة

في المؤسسات المحلية، وتزويد الأجهزة القضائية بالتدريب اللازم لتمكينها من التعامل مع قضايا الاستدامة البيئية والاقتصادية.

وأخيراً، جاءت النتائج المرتبطة برؤية عمان 2040 لتجسد الثقة الكبيرة في قدرة هذه الرؤية على توجيه السياسات الوطنية نحو مسار أكثر استدامة، حيث عبّر 84.4% من المشاركين عن موافقتهم على أن الرؤية تمثل إطاراً استراتيجياً شاملاً يدمج الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يعزز الحاجة إلى ضمان المواءمة المستمرة بين مشاريع التنمية وأهداف الرؤية، مع وجود آليات تقييم ومراجعة دورية تقيس مدى تحقق أهداف الاستدامة على أرض الواقع.

في المحصلة، يمكن القول إن نتائج الاستبيان تعكس وعياً مجتمعياً عالياً ومنتامياً بدور الإطار القانوني والتشريعي في تعزيز الاستدامة، مع وجود إجماع على أهمية تحديث القوانين الوطنية وتفعيل المعايير والاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلى جانب تأكيد محوري على دور الحوكمة والقضاء والرؤية الوطنية 2040 كمرتكزات رئيسة لمستقبل أكثر استدامة في سلطنة عمان. غير أن التحدي الأكبر يكمن في تحويل هذا الوعي إلى ممارسات عملية من خلال مراجعة التشريعات، تفعيل أدوات الرقابة، رفع مستوى التوعية، وضمان شمولية المشاركة المجتمعية. وبذلك، تصبح الاستدامة في عمان مشروعاً متكاملًا يوازن بين مقتضيات التنمية وحقوق الأجيال القادمة، ويعكس

التزاماً وطنياً وإقليمياً ودولياً راسخاً بمبادئ العدالة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

النتائج:

1. يُدرك أغلب المشاركين أهمية القوانين الوطنية في تحقيق الاستهلاك العادل والمستدام، لكن فاعليتها لا تزال موضع تساؤل لدى البعض.
2. هناك اتفاق شبه كامل على ضرورة مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها لتستجيب للتحديات الحديثة في مجال الاستدامة.
3. يعتقد معظم المشاركين أن للتشريعات الدولية ذات أثراً ملموساً على سياسات الاستدامة الوطنية، لكن الوعي بهذه العلاقة لا يزال غير شامل عند جميع شرائح المجتمع وهذا ما أكدته عينة الدراسة.
4. توجد قناعة لدى أغلبية المشاركين بأن الالتزام بالمعايير الدولية يعزز سلوك الاستهلاك المسؤول في عمان.
5. يؤمن غالبية المشاركين بأن الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية يُعد عنصراً أساسياً في حماية البيئة العمانية.
6. هناك إدراك مجتمعي واسع بأن الاتفاقيات الخليجية الإقليمية تُشكل ركيزة أساسية في دعم مسار الاستدامة الجماعية.
7. تعزز الاتفاقيات الدولية ووعي المجتمع العماني بأهمية الاستهلاك المسؤول والمستدام.
8. يؤمن أغلب المشاركين بأهمية الحوكمة الشاملة كإطار ناظم لتحقيق توازن فعال بين التنمية والاستهلاك المستدام.
9. توجد ثقة واضحة في قدرة رؤية عمان 2040 على تحويل السياسات الوطنية نحو استدامة شاملة وعملية.
10. يعتبر معظم المشاركين أن القضاء يُمثل أداة فعالة لضمان استدامة الموارد من خلال الرقابة القانونية.

التوصيات:

1. تعزيز استقلالية الأجهزة القضائية في التعامل مع القضايا البيئية والاقتصادية، وتوفير تدريب تخصصي للقضاة في مجالات الاستدامة.
2. مواصلة مواءمة مشاريع التنمية والأنشطة الحكومية مع أهداف الاستدامة التي تتضمنها الرؤية، مع ضمان التقييم الدوري للمخرجات.
3. تفعيل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية في المؤسسات المحلية، وتعزيز آليات الرقابة المجتمعية والمساءلة على المشاريع التنموية.
4. تعزيز آليات التعاون الخليجي البيئي وتفعيل الاتفاقيات الإقليمية من خلال مشاريع مشتركة ومبادرات شفافة تتشارك فيها الخبرات.
5. تعزيز تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال خطط عمل وطنية واضحة، تتضمن آليات متابعة وتقييم دورية ومشاركة مجتمعية فاعلة.
6. ربط حملات التوعية الوطنية بالمفاهيم التي تتناولها الاتفاقيات الدولية، وجعلها أكثر قابلية للفهم والتطبيق في الحياة اليومية.
7. تفعيل أدوات رقابة السوق على المنتجات لضمان توافقها مع المعايير الدولية، وتوفير معلومات واضحة للمستهلك حول منشأ وجودة السلع.
8. تعزيز برامج التوعية الوطنية حول دور الالتزامات الدولية في توجيه السياسات المحلية للاستدامة، خصوصاً في القطاعات البيئية والتجارية.
9. تشكيل لجان وطنية لمراجعة الإطار القانوني للاستدامة في سلطنة عمان، بمشاركة المجتمع المدني والخبراء من مختلف القطاعات.

10. تعزيز الوعي المجتمعي بالقوانين المنظمة للاستهلاك، وتحديث هذه القوانين بما يتلاءم مع متغيرات العصر ومبادئ الاستدامة.

المراجع والمصادر:

1. القرني إسراء سعد حسن: حماية البيئة والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء القانون السعودي والقوانين الدولية، مقال منشور في مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي، تونس، العدد 27، 2024، ص 42.
2. النظام الأساسي للدولة رقم ٦ / ٢٠٢١.
3. جمال أحمد محمود، الحماية القانونية للبيئة من التلوث، رسالة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص 11.
4. علواني مبارك، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016 م، ص 14.
5. القوانين البيئية في سلطنة عمان: تشريعات حماية البيئة ومكافحة التلوث، تاريخ الدخول 27 أغسطس 2025،
<https://daleelilegal.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7/>
6. التعريف في قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١١٤ / ٢٠٠١ بتاريخ 2001/11/14 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 707 بتاريخ 2001/11/17.
7. هياجنة عبدالناصر: القانون البيئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2025، ص 14.
8. بيان العلم: موقع إلكتروني bayanelm.com تاريخ الزيارة 2025/6/15.
9. صدر بتاريخ 2001/11/14 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 707 بتاريخ 2001/11/17.
10. صدر بتاريخ 2003/1/8 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 735 بتاريخ 2003/1/15.
11. صدر بتاريخ 1998/9/28 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 632 بتاريخ 1998/10/3.
12. انشئت البيئة بالمرسوم السلطاني رقم 2020/106 في 2020/8/18 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1353 بتاريخ 2020/8/19.
13. القرار في 2024/8/11 بتاريخ 2024/8/11 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1558 بتاريخ 2024/8/18.
14. القرار في 2023/6/25 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1501 بتاريخ 2023/7/9.
15. قرار في 2023/8/8 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1507 بتاريخ 2023/8/20.
16. قرار في 2024/7/28 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1557 بتاريخ 2024/8/1.
17. صدر في 2000/4/15 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 670 بتاريخ 2000/5/1.
18. صدر في 2001/11/14 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 707 بتاريخ 2001/11/17.
19. صدر في 2001/11/14 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 707 بتاريخ 2001/11/17.
20. صدر في 2000/4/15 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 670 بتاريخ 2000/5/1.
21. صدر في 2001/11/14 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 707 بتاريخ 2001/11/17.
22. صدر في 2001/11/14 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 707 بتاريخ 2001/11/17.
23. صدر في 2023/7/25 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1504 في 2023/7/30.
24. بتاريخ 2011/2/28 ونشر بالجريدة الرسمية 930 بتاريخ 2011/3/1.

25. بتاريخ 2014/11/30 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1081 بتاريخ 2014/12/7.
26. صدر في 2017/3/9 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1185 بتاريخ 2017/3/12.
27. صدر في 2024/7/23 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 1555 بتاريخ 2024/7/28.
28. صدر في 2023/12/31 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1527 بتاريخ 2024/1/7.
29. صدر في 2019/3/13 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1258 بتاريخ 2019/3/15.
30. جريدة عمان – الملحق الاقتصادي-بتاريخ 2024/4/28.
31. شكري، محمد عزيز: مدخل إلى القانون الدولي، المجلد السادس، طبعة 2010، دمشق سوريا، 2005 م، ص 123.
32. الفتلاوي، سهيل حسين: مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 31.
33. سلامة، أحمد عبد الكريم: قانون حماية البيئة - دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، مطابع جامعة الملك سعود السعودية، 1997، ص 156.
34. صفاحي، اسماعيل، حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 م، مجلة كلية الشريعة والقانون - دقهلية - جامعة الأزهر، العدد 23، 2021 م، ص 36.
35. النكلاوي، أحمد: أساليب حماية البيئة العربية من التلوث، مدخلات لسانيت داخلية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة تاييف للعلوم والأمن، الرياض، السعودية، 1999، ص 153.
36. الكواري، هيا شاهين: الأدوات التشريعية وكيفية إعدادها، مقال بجريدة الشرق القطرية، عدد 12648، بتاريخ 2022/2/22.
37. سلامة، أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص 150.
38. القرني إسراء سعد حسن: مرجع سابق، ص 43.
39. النكلاوي، أحمد: مرجع سابق، ص 155.
40. البوسعيدي أحمد: تقرير جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. أين يكمن الخل؟، مقال بجريدة عمان بتاريخ 2024/10/19.
41. صدر بالمرسوم السلطاني رقم 111/2011 بتاريخ 2011/10/24 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 949 بتاريخ 2021/10/29.
42. الذهلي سعيد: دور الرقابة البرلمانية في حماية المال العام في سلطنة عمان، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق بجامعة المنوفية، المجلد 61، العدد 2، مايو 2025، ص 270.
43. العلوي جمال: دور المجالس التشريعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، صحيفة البناء الإلكترونية، 2019/9/17.
44. صدر في 2021/1/11 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1375 بتاريخ 2021/1/17.
45. الفصل الخامس من قانون مجلس عمان 2021/7.
46. صدر في 2021/1/11 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 1374 بتاريخ 2021/1/12.
47. خضري حمزة: الرقابة القضائية على الصفقات العمومية في الجزائر، مقال في مجلة الفكر الجزائرية، العدد 2016/13، ص 198.
48. مشعل محمد سلامة والموجي أحمد فرحات: دور القاضي الإداري في حماية المناخ، مجلة كلية الشريعة والقانون بدقهلية 2/27 لعام 2023، ص 1770.
49. صدر في 1999/11/21 ونشر بالجريدة الرسمية عدد 660 بتاريخ 1999.